



This project is funded by
the European Union



دعوة لتطبيق العدالة التدوينية

التصورات حول العدالة في الجمهورية
العربية السورية مع بداية المرحلة
الانتقالية

Legal Action Worldwide | الحركة القانونية العالمية | سوريون من أجل الحقيقة والعدالة | المركز السوري للدراسات
والأبحاث القانونية | كانون الأول/ديسمبر 2025



جدول المحتويات

4	ملخص تنفيذي
10	المقدمة
11	المنهجية
11	أ. منهجة الاستطلاع
12	ب. نبذة عن عينة الاستطلاع
14	III. عملية العدالة الانتقالية في سوريا
17	IV. التصورات حول العدالة في الجمهورية العربية السورية
18	أ. ماذا تعني العدالة للناس في سوريا؟
18	• تعاريفات العدالة
20	• العدالة كشرط أساسي للسلام
22	• التراء بشأن العفو
23	• من المسؤول عن تحقيق العدالة؟
25	ب. ما الشكل الذي ينبغي أن تتخذه العدالة الانتقالية في سوريا؟
29	• هل يثق السوريون بالمؤسسات لتحقيق العدالة؟
29	• الثقة في الحكومة
32	• الثقة في النظام القضائي
35	• دور المؤسسات الدولية
36	د. ما الانقسامات القائمة في تصورات العدالة بين السوريين؟
37	• النوع الاجتماعي
38	• الوضع الاجتماعي والاقتصادي والوضع التعليمي
40	• الهوية الدينية والعرقية
42	الخاتمة
45	التوصيات
51	الملحق الأول - منهجة الاستطلاع
55	الملحق الثاني - تعليمات الاستطلاع
56	الملحق الثالث - استبيان الاستطلاع

هذا الإصدار ممول من الاتحاد الأوروبي. وتعود مسؤولية محتواه كاملاً إلى الحركة القانونية العالمية (LAW) وسوريون من أجل الحقيقة والعدالة والمركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية، ولا يعبر بالضرورة عن آراء الاتحاد الأوروبي.



ملخص تنفيذي

أدى سقوط حكومة الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024 إلى إنهاء أكثر من خمسين سنة من الحكم الاستبدادي وفتح مرحلة جديدة دقيقة لم يسبق لسوريا أن مرت بها. وفي ظلّ حالة انعدام الأمان المستمرة والانقسامات المجتمعية وضخامة مهام إعادة بناء الدولة، يواجه السوريون اليوم سؤالاً أساسياً: ماذا تعني العدالة بعد كل هذه السنوات من الحرب والقمع؟

عينة الاستطلاع

يرصد هذا الاستطلاع آراء 1101 سوري من 13 محافظة ممثلاً بذلك شريحة واسعة ومتعددة من المجتمع. وكان المشاركون موزعين تقريباً بالتساوي بين النساء (53%) والرجال (47%) وتراوحت أعمارهم بين 18 و89 عاماً. وتشمل العينة أبرز الجماعات العرقية والدينية (نسبة العرب 78% والأكراد 19%， مع تمثيل للعلويين والشيعة والمسيحيين والدروز وغيرهم). وتبيّن أن الكثير من السوريين قد تأثروا بالنزوح والأضرار الناجمة عن الصراع إذ أفاد 31% بأنهم نزحوا و14% بأنهم تعرضوا للاعتقال و23% بأن أحد أفراد أسرتهم كان معتقلأً أو مفقوداً. كما لوحظ أن مستوى التعليم مرتفع نسبياً (49% من ذوي التعليم الجامعي أو الدراسات العليا). وعلى الرغم من أن العينة لا تمثل كل سكان سوريا، إلا أن تنوعها الجغرافي والاجتماعي يوفر صورة موثوقة عن مواقف الشعب تجاه العدالة والمساءلة في مرحلة الانتقال.

يقدم هذا التقرير نتائج دراسة تشاركية بارزة حول تصورات السوريين للعدالة في مرحلة ما بعد الصراع وتغيير النظام. واستناداً إلى 1101 استجابة جمعت عبر 13 محافظة، ترصد الدراسة كيفية فهم السوريين للعدالة والجهات التي يثقون بها لتحقيقها وتصوراتهم لشكل عملية العدالة الانتقالية في المستقبل. وتُعد هذه الدراسة أول مسح وطني شامل يوثق مواقف الشعب في سوريا تجاه المؤسسات المكلفة اليوم بإعادة بناء سيادة القانون.

دعوة لتطبيق العدالة التحويلية

يريد السوريون عدالة تُعيد رسم معالم المستقبل. فقد ربط المشاركون العدالة بإعادة بناء مجتمع منصف إذ عرف 47% منهم العدالة بأنها استعادة الحقوق، وأكّد 47% على المساواة وعدم التمييز واعتبر 15% أن سيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة هي الأولوية، فيما ربط 13% العدالة بالسلام والاستقرار وبناء الوطن. وهم وبالتالي لا يطالبون بعدالة انتقالية تقليدية تنظر إلى الماضي بل يتطلعون إلى عدالة تحويلية تستهدف تفكيك البُنى التي أفسحت المجال لأعمال العنف والإقصاء والإفلات من العقاب. وعلى حد قول أحد المشاركيـن: "العدالة تعني أن يحمينـي القانون لا أن أدان به"، بينما عرّفـها شخص آخر علىـ أنها "المساواة أمام القانون والاعتراف بحقوق كل إنسـان دون تمـيـز". وانطلاقـاً من هذه الرؤـية، يرى 91% من السوريـين أنـ السلام لا يمكنـ أن يتحقـقـ من دون عـدـالةـ، وهو تذكـيرـ واضحـ بـأنـ الحقوقـ وـسيـادةـ القـانـونـ يـنـظرـ إـلـيـهـماـ كـأسـاسـ للـتعـافـيـ الوـطـنـيـ، لاـ كـعـائـقـ أـمـامـهـ.

4. السوريون يعرّفون العدالة بـمصطلحات تحويلية.

بينما وصلت نسبة من أدرجوها ضمن خياراتهم الثلاثة الأولى إلى 83%

عندما سُئل المشاركون عن وضع آليات العدالة الانتقالية بالترتيب، اعتبر 63% منهم أن معاقبة الجناة هي أولويتهم الأولى،

5. رفض الإفلات من العقاب يحظى بإجماع شبه تام.

ومن بين الذين أيدوا منح عفو محدود، أشار أكثر من 70% إلى عدم تطبيقه إلا على الأطراف الثانويين أو الأفراد "الذين لم يلطخوا أيديهم بالدم"، ما يدل على تأييد قوى العدالة تفاضلية ترفض الإفلات من العقاب ولكنها تتبع المصالحة للمتورطين الثانويين.

وصلت نسبة المشاركون الذين رفضوا منح عفو شامل للمتورطين في الصراع إلى 84%

6. قول الحقيقة وتوثيق التاريخ أمران بالغة الأهمية.

أما ذوي المعتقلين، فقد اعتبر 71% (قبل 2011) ذلك "مهماً جداً"، ولم يُجب أي مشارك من هذه الفئات بأن الحقيقة "غير مهمة".

ومن بين أولئك الذين تعرضوا للاعتقال خلال فترة الصراع، اعتبر أكثر من نصفهم ذلك "مهماً جداً"، وارتفعت النسبة إلى 76% بين من اعتقلوا قبل العام 2011.

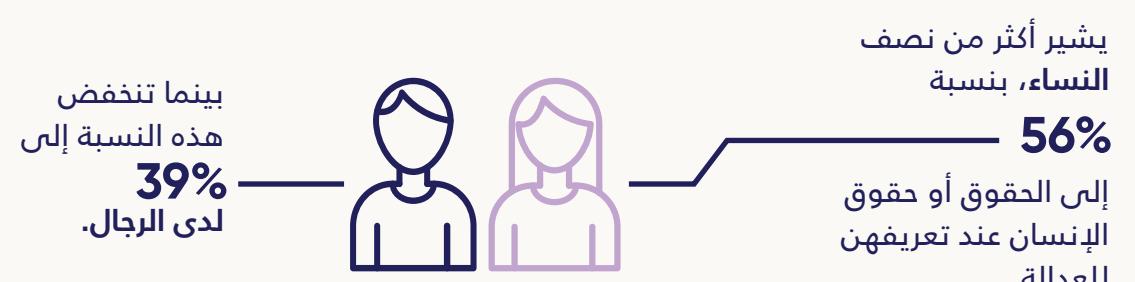
أفاد المشاركون بنسبة 89% أنه من المهم إنشاء سجل تاريخي رسمي وتوزعوا بين 40% و"مهماً جداً" 49% من اعتبره "مهماً جداً"

أهم الاستنتاجات التي توصل إليها الاستطلاع

1. السوريون يعرّفون العدالة بـمصطلحات تحويلية.



2. النساء يعبرن عن رؤية أكثر دعماً للتحول وارتكاناً على الحقوق.



3. العدالة تُعدّ شرطاً أساسياً للسلام والتعافي الوطني.

يرى السوريون بنسبة 91% أن العدالة ضرورة لتحقيق السلام، في تأكيد على قناعة راسخة بأن المساءلة والمصالحة مسارات متلازمان.

10. السوريون يفضلون عملية عدالة بقيادة وطنية.

بينما لا يؤيد سوى 7% فقط إيكال المهمة إلى الهيئات الدولية.

فيما يرى 32% أن هذه المهمة منوطبة بالمحاكم،

يرى 61% من المشاركون أن قيادة جهود العدالة يجب أن تكون من صلاحية المؤسسات الحكومية السورية،

وقد تبيّن أن الوعي بالمؤسسات الدولية للعدالة محدود إذا أفاد ما يقارب نصف المشاركون 48%

بعدم إطلاعهم على أيٍ من هذه المؤسسات (بما فيها المحكمة الجنائية الدولية أو محكمة العدل الدولية). ويبدو أن النساء أقل وعيًا بها من الرجال (60% مقابل 35%)، ما يبرز الحاجة إلى تصميم آليات محلية متاحة للجميع.

11. الانقسامات العرقية والإقليمية مستمرة في مسألة الثقة والألوان.

وينعكس هذا الانقسام بوضوح في تقييم نزاهة الأحكام القضائية، حيث وجد 85% من الأكراد أنها غير موثوقة، بينما رأى 85% من العرب عكس ذلك تماماً.

كما تجلّى هذه الهوة في الثقة بالمؤسسات حيث عبر 82% من الأكراد عن "عدم ثقة" أو "عدم ثقة شديدة" في النظام القضائي مقابل 15.5% فقط من العرب.

في حين يفيد غالبية المشاركون الأكراد 87% بأنهم "غير مطمئنين" أو "غير مطمئنين إطلاقاً" بشأن الوضع في سوريا، لا تتجاوز هذه النسبة 11% بين المشاركين العرب.

7. التعويضات واستعادة الممتلكات وإعادة البناء عناصر ضرورية للانتصاف.

كما وضع أغلبيتهم 72% استعادة الممتلكات ضمن خياراتهم الثلاثة الأولى، وشمل البعض 36% إعادة بناء البنية التحتية.

أدرج معظم المشاركون 67% التعويض المالي ضمن أولوياتهم الثلاثة لتحقيق العدالة، بينما اعتبره جزءاً منهم 12% الأولوية الأولى

8. مشاركة الضحايا أمر متوقع.

تعتبر الغالبية العظمى من المشاركون 85%

أن مشاركة الضحايا مهمة، إذ يرى نصفهم تقريباً 51% أن هذه المشاركة " مهمة جداً"

بينما يصفها 34% بأنها " مهمة"

أما نسبة الذين أفادوا بأنهما " مهمة إلى حد ما" أو " ليست مهمة" فلم تتجاوز 8%

9. الثقة بالمؤسسات السورية طموح هش.

لقد عبر نصف المشاركون تقريباً، 54%， عن ثقتهم في نظام العدالة. لكن تظهر هذه الأجوبة النوعية أن هذه الثقة ليست نابعة من تجربة مباشرة مع النظام القائم بل هي تعبير عن تفاؤل مشروع بمستقبل انتقال سياسي مرتفع.





الالمقدمة

4. من دون الإجابة على هذه الأسئلة ستظل أي عملية للعدالة الانتقالية معرضة لخطر الانفصال عن واقع السوريين وتطليعاتهم. ولذلك يهدف هذا التقرير إلى سدّ هذه الفجوة مستنداً إلى أبحاث قائمة على المشاركة وآراء 1101 سوري للبحث في كيفية تعريف الناس في مختلف أنحاء البلد لمفهوم العدالة وما يتظرون منه من نظام موجود لتحقيقها. ومن خلال إرساء السياسات وجهود الإصلاح على التجارب التي عاشها السوريون وتصوراتهم، يسعى هذا التقرير إلى الإسهام في صياغة مسار أكثر شمولاً ومشروعية واستدامة نحو تحقيق العدالة في سوريا الجديدة.

1. شنّ ائتلاف من قوى المقاومة السورية بقيادة هيئة تحرير الشام في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 هجوماً على دمشق أنهى 53 عاماً من حكم عائلة الأسد. وقد شكل سقوط حكومة الأسد بداية فصل جديد في تاريخ سوريا. وبالرغم من أن البلاد لا تزال مثقلة بأثار الحرب المدمّرة التي استمرت لثلاث عشرة سنة وتواجهه أزمات عديدة متداخلة بعضها البعض، من الجفاف وانعدام الأمان الغذائي إلى النزوح الجماعي والتغيرات المجتمعية والانهيار الاقتصادي، إلا أن الحكومة التي تولت الحكم بعد رحيل الأسد اتخذت خطوات حاسمة نحو إعادة الإعمار والإصلاح. فقد تم اختيار رئيس انتقالي واعتماد دستور مؤقت وتوحيد الأجهزة الأمنية وإجراء انتخابات غير مباشرة لبرلمان انتقالي هو مجلس الشعب. ومع رفع العقوبات وسداد الديون الدولية وبده تدفق المساعدات إلى البلد، تقف سوريا عند مفترق طرق هشٌ لكنه يعد بإعادة البناء والتعافي.

II. المنهجية

5. تعود البيانات والتحليلات الواردة في هذا التقرير إلى منهجية بحث شاملة ومصممة بدقة. وقد تم إعداد هذا النهج بالتعاون مع خبراء في تصميم استطلاعات الرأي وتحليل البيانات والبحث الميداني داخل سوريا. كما خضعت المنهجية لمراجعة من جهات داخلية وخارجية لضمان الالتزام بأعلى معايير أخلاقيات البحث ودقة البيانات والبيانات، بما يتوافق مع أفضل الممارسات الدولية في السياقات المتأثرة بالصراع. وقد تُبقيت هذه المعايير باستمرار طوال مراحل جمع البيانات وتحليلها. ويستعرض هذا القسم الإطار المنهجي المتبوع ويقدم لمحة عامة عن الخصائص демографية لعينة الاستطلاع.

A. منهجية الاستطلاع

6. يعتمد هذا التقرير على استطلاع وطني متعدد المنهجيات أجري بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2025 وشمل 1101 سوري من 13 محافظة عن طريق جمع البيانات عبر الإنترنت وخارجه عبر آداة Kobo Toolbox وقد صُممت المنهجية بالشراكة مع منظمات أبحاث سورية، وهي منظمة الحركة القانونية العالمية (LAW) ومنظمة سوريون من أجل الحقيقة والعدالة والمركز السوري للدراسات والأبحاث القانونية،

2. ظل النظام القضائي والمجال القانوني في سوريا على مدى عقود واقعين تحت تأثير الحكم الاستبدادي الذي قيد عملهما ووظيفتها. فقد كرس دستور العام 1973 هيمنة حزب البعث، بينما أدت حالة الطوارئ التي دامت ما يناهز خمسين عاماً إلى ترسيخ السلطة في يد الرئيس. وكان الجهاز القضائي يخضع لإدارة المجلس الأعلى للقضاء الذي يرأسه الرئيس نفسه، بينما تقع النيابة العامة تحت إشراف وزير العدل الذي ينتمي لحزب البعث. كما امتد نفوذ الحزب إلى نقابة المحامين وكليات الحقوق في البلاد. وقد ضمن حافظ الأسد ومن بعده بشار الأسد من خلال هذه التالية أن يكون القانون في خدمة السلطة لا في خدمة العدالة، ما أدى إلى إضعاف المؤسسات المكلفة بضمان سيادة القانون.

3. مع انتهاء عصر الأسد تواجه سوريا سؤالاً مفصلياً: ماذا تعني العدالة لشعبها؟ فمسار العدالة الانتقالية في البلاد لن يحدد اتجاه الإصلاح السياسي فحسب، بل سيعيد أيضاً تشكيل النسيج الاجتماعي الذي يجمع السوريين. ويعزز إعادة بناء السلطة القضائية، من خلال الإصلاح الدستوري وتعديل التشريعات وتعزيز قدرات القضاة والمحامين، خطوةً لا غنى عنها. ومع ذلك، ما يزال هناك نقص حاد في البيانات حول رؤية السوريين لمفاهيم العدالة والمساءلة والمصالحة. فكيف ينظر المواطنون العاديون إلى المحاكم؟ وما الذي يعتبرونه ضرورياً لتحقيق سلام مستدام بعد سنوات من العنف والإفلات من العقاب؟

و29% من المشاركين عاطلين عن العمل و29% يعملون بدوام جزئي و26% موظفين بدوام كامل، مع مستويات دخل منخفضة نسبياً. أما على مستوى التعليم، فكانت النسب مرتفعة نسبياً إذ يحمل نحو نصف المشاركين شهادة جامعية.

9. كان لجزء كبير من العينة تجربة مباشرة مع النظام القضائي والانتهاكات المرتبطة بالصراع. فقد أفاد المشاركون بنسبة 11% بأنهم اعتقلوا بعد العام 2011، بينما صرخ 18% بأن أحد أفراد أسرتهم المباشرة تعرض للاعتقال. وذكر 9% أن لديهم قريباً مختفيًا قسرياً، أغلبهم منذ العام 2011. كما كان التعامل مع المحاكم لافتاً إذ خضع 3% لمحاكمة جنائية بعد العام 2011، وشارك 12% في إجراءات مدنية. ويشكل هذا المزيج من التنوع الديموغرافي والتعرض الشخصي للانتهاكات أساساً متيناً لتفسير تصورات السوريين حول العدالة والمساءلة والإصلاح خلال المرحلة الانتقالية لسوريا.

وحضّرنا لاختبار تجريبي قبل طرحها. وتضمن الاستطلاع 15 سؤالاً ديموغرافياً و14 بندًا موضوعياً بصيغ مغلقة ونصف مفتوحة ومفتوحة بالكامل بهدف رصد كل من الاتجاهات الكمية والآراء النوعية. تم الحصول على الأجبوبة باللغة العربية (مدعومة بترجمة غير رسمية عند الحاجة)، ثم ترجمت إلى الإنكليزية باستخدام تطبيق DEEPL مع التحقق منها يدوياً، وجرى تحليلها باستخدام إحصاءات وصفية إلى جانب الترميز النوعي الاستقرائي لتحديد الموضوعات الناشئة.

7. تلقى فريق الاستطلاع تدرييناً على الحفاظ على الحياد، وأُجريت عملية التواصل عبر شبكات متنوعة في دمشق وحمص واللاذقية وإدلب وحلب والرقة ودير الزور والحسكة والسويداء ودرعا وريف دمشق، بالإضافة إلى عينات عشوائية من الشوارع للحدّ من التحيز في الاختيار. وتعكس العينة تنوعاً ديموغرافياً واسعاً يشمل النوع الاجتماعي والอายุ والعرق والدين ووضع النزوح والخلفية الاجتماعية والاقتصادية، مع تطبيق معايير المصداقية لضمان صحة النتائج لكل فئة فرعية. وكما هو الحال في جميع الأبحاث التي تجري في سياقات متأثرة بالصراع، تمثل النتائج تصورات رُصدت في مرحلة محددة من عملية انتقال سوريا، إلا أن حجم العينة ونطاقها الجغرافي والدقة المنهجية توفر أساساً متيناً وموثوقاً لفهم كيفية تصور السوريين للعدالة والمساءلة وأولويات العدالة الانتقالية.

ب. نبذة عن عينة الاستطلاع

8. وصل الاستطلاع إلى 1101 مشارك من 13 محافظة، راصداً فئات عديدة من المجتمع السوري من حيث النوع الاجتماعي والอายุ والعرق والدين والخلفية الاجتماعية والاقتصادية. فقد شكلت النساء نسبة 53% من المشاركين والرجال 47% وترواحت أعمارهم بين 18 و89 عاماً. كما شملت العينة مسلمين سنة (84%) وعلويين (50%) وشيعة (43%) ويسوعيين (31%)، بالإضافة إلى أعداد أقل من اليزيديين والدروز وغيرهم. ومن الناحية العرقية، عُرف 78% أنفسهم كعرب و19% كأكراد، إلى جانب تركمان وآشوريين وشركس وأرمن. وتوزع المشاركون على نطاق جغرافي واسع إذ جاء 22% من دمشق و15% من الحسكة و12% من إدلب، مع تمثيل إضافي من حلب وحمص وحماة. وانتشر النزوح بين عدد كبير من المشاركين، فكانت نسبة الذين لم ينزواً 31% والنازحين المؤقتين 29% والنازحين العائدين إلى منازلهم 22% والنازحين الدائمين 18%. كما تنوّعت المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية فكان



III. عملية العدالة الانتقالية في سوريا

14. في 13 آذار/مارس 2025، وقع أحمد الشرع "الإعلان الدستوري" الذي وضع الإطار القانوني للمرحلة الانتقالية. ويضمن هذا الإعلان الحقوق الأساسية ويبيّن قوانين الطوارئ ويلغي محكمة الإرهاب ويعيد الممتلكات المصادر ويفصل على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان كمرجعية ملزمة قانوناً، كما أنه يحدد هيكل الحكومة الانتقالية، بما في ذلك السلطة التشريعية المؤقتة والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية، ويُكلّف بإنشاء لجنة العدالة الانتقالية. وعلى الرغم من الترحيب الواسع به، إلا أن بعض المراقبين أعربوا عن قلقهم بشأن تركيز الصلاحيات التنفيذية في يد الرئيس.

15. في 17 أيار/مايو، تم بموجب مرسوم رئاسي إنشاء مؤسستين رئيسيتين، وهما الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين. تكلّف الأولى بالكشف عن حقيقة الانتهاكات السابقة ومحاسبة الجناة وتقديم التعويضات وتعزيز المصالحة الوطنية وضمان عدم التكرار، بينما تركز الثانية على توثيق حالات الاختفاء القسري ودعم الأسر المتضررة. وقد نظمت هيئة العدالة الانتقالية منذ ذلك الحين عملياً حول ست لجان فرعية موضوعية، وهي الحقيقة والتحقيق، والمساءلة والمساءلة، والتعويضات، والمصالحة، وعدم التكرار، والذاكرة الوطنية. ويُحکى أن سن قانون شامل للعدالة الانتقالية أوشك على الانتهاء، وهو قد تمت صياغته لتوفير الإطار لعملية العدالة الانتقالية.

16. إلّا أن انعدام الأمن المستمر يشكّل تحدياً للمرحلة الانتقالية. ففي تموز/يوليو 2025، تصاعدت أعمال العنف الطائفي في السويداء بين الميليشيات الدرزية والقبائل البدوية إلى قتال عنيف شاركت فيه القوات الحكومية وشنّت خلاله إسرائيل غارات جوية. واستمر الصراع حتى 19 تموز/يوليو وأسفر عن حصيلة قتلى تقارب 1400 شخص، وشهد تقارير موثوقة عن حصول إعدامات ميدانية ونهب وعنف جنسي، أكدتها لاحقاً الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة.

17. في تشرين الأول/أكتوبر 2025، أجرت سوريا أول "انتخابات ديمقراطية" منذ سقوط نظام الأسد لاختيار مجلس الشعب. وقد تم انتخاب المجلس من خلال عملية انتخابية معقدة غير مباشرة أشرفت عليها اللجنة العليا للانتخابات التي عيّنت لجاناً فرعية على مستوى المناطق. وتولت هذه اللجان الفرعية مهمة تشكيل هيئات انتخابية في

10. سجل سقوط حكومة الأسد في 8 كانون الأول/ديسمبر 2024 نهاية أكثر من خمسين عاماً من الحكم الاستبدادي وبداية مرحلة انتقال سياسي مضطرب. وفي غضون أيام، باشرت تحالفات القوى المعارضة المنضوية تحت "عملية ردع العدوان" التابعة لهيئة تحرير الشام تشكيل حكومة انتقالية. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر، تم تعيين محمد البشير، الذي كان يتولى سابقاً رئاسة حكومة الإنقاذ في إدلب، رئيساً لحكومة المؤقتة، مدفطاً بثمانية أعضاء من حكومته السابقة. وأعقب ذلك على الفور إعلان عفو عام عن الجنود المجندين.

11. وضع أحمد الشرع (أبو محمد الجولاني)، قائد هيئة تحرير الشام، المساءلة والإصلاح في صميم المرحلة الانتقالية. كما تعهد بإغلاق سجون عهد الأسد ومحاكمة المتورطين في الانتهاكات الممنهجة وبناء نظام قضائي قائم على احترام حقوق الإنسان. وفي كانون الثاني/يناير 2025، زار المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية دمشق لمناقشة سبل التعاون بشأن تدابير المساءلة، وهي إشارة إلى الانفتاح المبكر على آليات العدالة الدولية.

12. على الرغم من هذه الالتزامات، شهدت الأشهر الأولى من المرحلة الانتقالية اضطرابات وأعمال عنف طائفية. وفي هذا الإطار، وُنحت لجنة التحقيق الدولية عمليات انتقامية طالت مجتمعات علوية ومتسبّبين سابقين للنظام، فضلاً عن عمليات عسكرية واسعة النطاق في حمص ومناطق أخرى أسفرت عن سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين. وقد وقع الكثير من هذه الانتهاكات في إطار "عمليات التمشيط" التي زعمت القوات الأمنية أنها تهدف إلى نزع سلاح ميليشيات الأسد والقبض عليهم. وبحلول آذار/مارس 2025، تصاعدت أعمال العنف في اللاذقية وطرطوس بشكل حاد، ما أسف عن مقتل ما يقدر بنحو 1400 شخص.

13. على المستوى السياسي، عيّن "مؤتمر إعلان انتصار الثورة" المنعقد في 29 كانون الثاني/يناير 2025 أحمد الشرع رئيساً مؤقتاً للدولة وحلّ مؤسسات عهد الأسد ودعا إلى توحيد الفصائل المسلحة تحت مظلة هيكل أمني وطني. وتبعه حوار وطني في شباط/فبراير جمع عدداً كبيراً من الجهات الفاعلة السورية للتأكيد على مبادئ الوحدة الوطنية ومشاركة المرأة والإصلاح القضائي، إلى جانب الالتزام بالعدالة الانتقالية والمساءلة.

عملية عدالة انتقالية على مدى توافقها مع توقعات الشعب وقدرتها على استعادة الثقة في سيادة القانون. يقدم القسم التالي نتائج الاستطلاع الوطني حول تصورات العدالة، مستكشفاً تعريف السوريين للعدالة والمساءلة ومستويات ثقتهم في النظام القانوني الحالي وآرائهم بشأن متطلبات تحقيق سلام ومصالحة دائمين في الجمهورية العربية السورية.

مناطقها. وبحسب التقارير، تم اختيار حوالي 6000 فرد ليمثلوا الهيئات الانتخابية. وفي 5 تشرين الأول/أكتوبر، انتخب هؤلاء الممثلون 119 نائباً لمجلس الشعب. ولم تحظ النساء سوى بستة مقاعد وشكلت المقاعد التي فازت بها الأقليات نسبة 13,45% فقط من إجمالي النتائج النهائية، علماً أن التقديرات تشير إلى أن نسبة الأقليات العرقية والدينية تشكل أكثر من 30% من سكان سوريا الحاليين. وقد خُصص 21 مقعداً إضافياً لمحافظات الرقة والسويداء والحسكة، بالإضافة إلى مدينة كوباني في حلب، وهي مناطق ذات كثافة سكانية عالية من الأقليات، إلا أن الانتخابات في هذه المناطق أرجئت حتى استعادة السلام والاستقرار. وفي ظل ذلك، سيكون الشروع وحده مسؤولاً عن اختيار 70 ممثلاً المتبقين ليكتمل المجلس ويصل عدد أعضائه إلى 210 أعضاء، وسيتولى هذا المجلس مهامه لفترة أولية مدتها 30 شهراً.

٧. التصورات حول العدالة في الجمهورية العربية السورية

21. في الوقت الذي تخوض فيه سوريا انتقالاً تاريخياً رغم غموض مساره، لن تنجح جهود العدالة والمصالحة إلا إذا جاءت منسجمة مع أولويات المواطنين وتطلعاتهم. وبينما ترسم المؤسسات والقوانين الجديدة الآن معالم المشهد الرسمي للعدالة الانتقالية، فإنها لن تكتسب الشرعية إلا إذا طابت مفهوم السوريين للعدالة والمساءلة والسلام. ويستعرض هذا القسم نتائج استطلاع رأي على مستوى البلاد صُمم لرصد تلك التصورات من خلال الآراء والتجارب وتعريفات العدالة التي عبر عنها سوريون عاديون من مختلف الفئات الاجتماعية والإثنية والتوجهات السياسية في البلاد، ويتناول أربعة أسئلة ملحوظة:

- (أ) ماذا تعني العدالة للناس في سوريا؟
- (ب) ما الشكل الذي ينبغي أن تتخذه العدالة الانتقالية في سوريا؟
- (ج) هل يثق السوريون بالمؤسسات لتحقيق العدالة؟
- (د) ما الانقسامات القائمة في تصورات العدالة بين السوريين؟

18. يطرح الإطار الناشئ للعدالة الانتقالية في سوريا فرصاً ومخاطر في آنٍ واحد. ففي الوقت الذي تشير فيه مؤسسات جديدة مثل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين إلى نية حقيقة للسعري إلى تحقيق المساءلة والإصلاح، ستعتمد شرعيتها طويلة الأجل على مدى انسجامها مع تجارب السوريين العاديين وتوقعاتهم. ولا يمكن أخذ ثقة الشعب في هذه الآليات كأمر مسلم به، بل يجب اكتسابها من خلال تنفيذ عمليات شاملة وإثبات شفافية وإنصاف ملموس في تنفيذها.

19. من الضروري أن تفهم السلطات الانتقالية كيفية تعريف السوريين للعدالة وتصورهم للمساءلة من أجل بناء مؤسسات جديرة بالثقة ومنع تكرار حلقات التظلم. كما تقدم هذه التصورات للجهات المانحة والشركاء الدوليين أدلة مهمة لتجهيز الدعم نحو تعزيز الملكية الوطنية لا استبدالها. ويمكن للمساعدة الموجهة أن تسهم في بناء القدرات المؤسسية وتعزيز النهج المرتكزة على الناجين وضمان أن تفضي جهود العدالة الانتقالية فعلياً إلى تحقيق التماسك الاجتماعي وسيادة القانون والسلام المستدام.

20. أمام هذا الواقع المعقد الذي يجمع بين الانتقال السياسي وإعادة بناء المؤسسات وانعدام الأمان المستمر، يصبح فهم تصورات السوريين للعدالة أكثر أهمية من أي وقت مضى إذ سيعتمد نجاح أي

25. ظهرت المساءلة والعقاب بنسبة ٢٤% في الإجابات، ما يعكس رغبة قوية في معاقبة الجناة. وفي هذا الإطار، قال رجل يبلغ من العمر ٣٨ عاماً: "محاسبة كل من تلطخت يداه بدماء السوريين". وبينما ساوي البعض العدالة بـ"الانتقام"، ركّزت الأغلبية على العقاب العادل والإجراءات القانونية الواجبة، معتبرين إلى حد كبير المساءلة كشرط أساسي للسلام والشفاء.

26. ظهر الإنصاف والمساواة في ٢٠% من الإجابات إذ ذكرهما الأكراد بشكل متكرر (٣٢%) أكثر مما فعل العرب (١٨%). وقد عرف المشاركون العدالة بأنها المساواة أمام القانون والإنصاف في الحقوق والواجبات والفرص، باعتبارها أساس التعايش السلمي والاستقرار الاجتماعي.

27. برزت سيادة القانون والإجراءات القانونية الواجبة بنسبة ١٥% في أجوبة المشاركين، ومجدداً كانت النسبة أعلى بين المشاركين الأكراد (٢٥%). فقد أوضحوا أن العدالة تعني "أن يحمينا القانون لا أن يديننا"، وإنشاء "محاكم مستقلة تُشكل عبر دستور جدير بالثقة".

28. أخيراً، برزت مفاهيم السلام والدعم الاجتماعي وبناء الوطن بنسبة ١٣% في الإجابات، لربط العدالة بالمصالحة والاستقرار والوحدة الوطنية. وعلى حد تعبير رجل عمره ٣٨ عاماً، العدالة هي "توفير مساحة لبناء جسور اجتماعية وهوية وطنية مشتركة".

29. تُظهر هذه الإجابات مجتمعةً أن السوريين لا ينظرون إلى العدالة على أنها مجرد عملية تتألف من محاكمات أو إجراءات بل يرونها كمشروع للتغيير الاجتماعي يرمي إلى استعادة الحقوق وتفكيك أوجه اللامساواة ومنع عودة القمع. عندما يُعرف السوريون العدالة على أنها المساواة أمام القانون أو سيادة القانون أو الكرامة، فإنهم لا يعبرون بذلك عمما حُرموا منه في الماضي فحسب، بل يتهدّون بما يجب بناؤه للمستقبل. ولا يعُد هذا برنامج "عدالة انتقالية" ضيق الأفق، بل مطلب لعدالة تحويلية، أي عملية عدالة تصلح المؤسسات وتعيد توزيع السلطة بحيث لا يمكن تكرار الانتهاكات.

30. تضييف الفجوة بين الجنسين في تعريفات العدالة بعدها مهمّاً لهذه النتائج. فيُشير تشديد النساء على استعادة الحقوق والمساواة إلى أن عملية العدالة الانتقالية التي لا تركز سوى على معالجة الأضرار الماضية لا ترقى إلى مستوى تطلعهن. كما تعني العدالة بالنسبة إلى الكثير من النساء تغيير الظروف الاجتماعية والمؤسسية التي جعلتهن عرضة للعنف والإقصاء والإفلات من العقاب في المقام الأول. ويعني هذا

22. يستند التحليل التالي إلى بيانات كمية ونوعية مستخلصة من استطلاع للتصورات ويُقدم أساساً قائماً على التجربة العلمية لفهم كيفية تعريف السوريين للعدالة وما يرونها ضرورياً لتحقيقها، والفرق بين مستوى النوع الاجتماعي والفئة العمرية والمناطق المختلفة. وتوضح هذه النتائج مجتمعةً الطرق التي يمكن أن يتواافق بها مسار العدالة الانتقالية الناشئ في البلاد مع مفهوم الشعب للإنصاف والمساءلة والسلام.

أ. ماذا تعني العدالة للناس في سوريا؟

23. يُعُد تعريف العدالة في سوريا ما بعد الصراع مسألة معقدة وشديدة الخصوصية. وقد دعا الاستطلاع المشاركين لتحديد "معنى العدالة" بعباراتهم الخاصة. وقد قدّم ٩٩٧ مشاركاً من أصل ١١٠١ مشارك إجابات موضوعية كشفت عن تصورات منفصلة للعدالة رغم تداخّلها.

تعريفات العدالة



24. شكلت مسألة استعادة الحقوق الموضوع الأبرز حيث أشار إليه 47% من المشاركين، ولافت أن النساء ذكرنه بنسبة أعلى (٥٦%) مقارنة بالرجال (٣٩%). وقد ساوي كثيرون بين العدالة واستعادة الحقوق والكرامة إذ قال رجل يبلغ من العمر ٣١ عاماً: "تعني العدالة المساواة أمام القانون والاعتراف بحقوق كل إنسان بدون تمييز". وربّطت امرأة تبلغ ٢٢ عاماً العدالة بشكل مباشر بالحرفيات الأساسية، قائلةً: "العدالة ترتبط ارتباطاً وثيقاً باحترام الحق في الحياة والحرية والكرامة والسلام".

إذ اعتبر ٧٩٪ منهم العدالة شرطاً ضرورياً للسلام، ما قد يشير إما إلى إرهاق جيلي أو إلى تركيز أكبر على الاستقرار بدلاً من المساءلة. وكذلك الأمر، عَبَّر ستة أشخاص فقط من كل عشرة من المشاركين الأكبر سنًا (٦٥ عاماً وما فوق) عن هذا الرأي، وربما يعكس ذلك رغبة في إعطاء الأولوية للمصالحة بدلاً من تجدد المواجهة. كما أن النساء أبدىبن معدلات تأييد أقل قليلاً (٨٧٪) مقارنة بالرجال (٩٦٪)، وهو فرق قد يعود إلى اختلافات في مدى التعرض لآليات العدالة الرسمية أو في التصورات المتعلقة بالأمان وإمكانية الوصول إلى المحاكم.

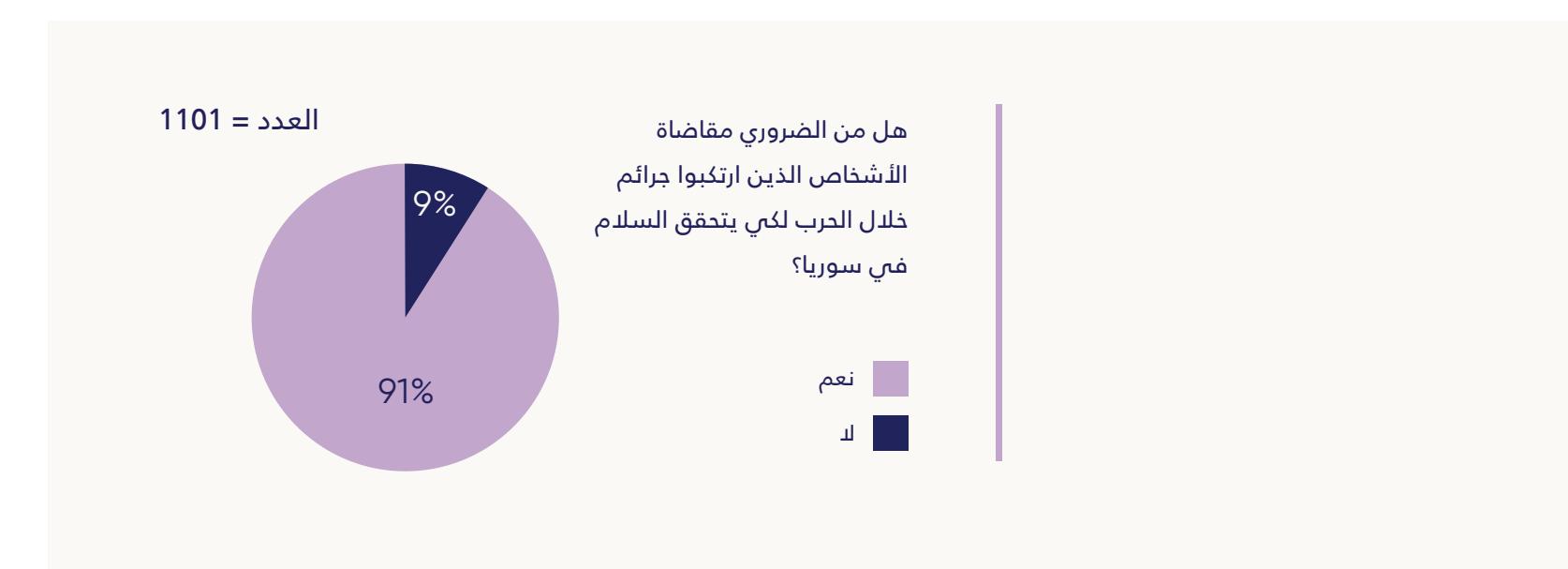
33. ومن بين الذين توسعوا في شرح شكل العدالة "المطلوب" لكي يتحقق السلام، دعا ثلاثة أرباعهم (٧٦٪) إلى المحاكمة والعقوبات ومحاسبة الجناة. وقد جسدها الكثيرون في ملحوظات جنائية عبر مسارات قضائية عادلة، فكتب رجل يبلغ ٤٣ عاماً: "محاكمة عادلة لكل من تسبب في وفاة شخص أو اضطهاده أو استولى على أمواله بدعم من النظام السابق". وشدد آخرون على أن العدالة يجب أن تتسم بالحيادية وأن تشمل جميع أطراف الصراع.

34. كما برزت التعويضات كعنصر أساسي في معادلة السلام والعدالة، إذ ربط حوالي ١٪ من المشاركين العدالة بتعويض الضحايا مالياً أو معنوياً أو رمزاً. فصرح أحد المشاركين بالقول "محاكمة المجرمين وفرض عقوبات مالية عليهم لتعويض الضحايا"، بينما طالب آخرون باستعادة الممتلكات وضمانات بعدم التكرار.

35. ترسم هذه الأوجبة مجتمعةً صورة متسقة المعالم، فالسوريون يرفضون بمعظمهم أن يكون الإفلات من العقاب قاعدة للسلام، بل يرون أن السلام مشروط بتحقيق عدالة ملموسة وجديرة بالثقة تعترف بالضحايا وتعاقب المذنبين وتعيد النظام الأخلاقي الذي شرذمه سنوات من الانتهاكات. ويعتبر كثيرون أن المساءلة تتجاوز كونها مجرد ضرورة قانونية، لتصبح حاجة اجتماعية ونفسية، وهذا شرط أساسي للمصالحة وإعادة بناء الثقة بين المواطنين والدولة.

36. لهذا الدستور تداعيات كبيرة على السلطات الانتقالية والشركاء الدوليين، فهو يشير إلى أن الجهود الرامية لإعطاء الأولوية "للاستقرار" على حساب العدالة قد تفشل في كسب الشرعية الشعبية. وبالمقابل، تشير تصورات السوريين إلى توجه نحو نموذج لبناء السلام تكون فيه العدالة ليست ملحاً للسلام، بل الأساس الذي تقوم عليه، على أن تطبق بانصاف وشفافية وشمولية.

أن عملية العدالة الانتقالية المراعية لنوع المجتمع يجب أن تتجاوز مسألة مرتكبي الجرائم الفردية لتمتد نحو معالجة التمييز الهيكلي في القانون والممارسة وضمان مشاركة المرأة وحمايتها والحرص على عدم التقليل من شأن الانتهاكات المرتكبة ضدها أو تكرارها. وبذلك، يمكن للعملية الانتقالية أن تبدأ في مواءمة معنى العدالة كما عبرت عنه النساء، أي تركيزه على الكرامة والمساواة والأمن المستقبلي إلى جانب الهدف الوطني الأكثر شمولاً المتمثل في إعادة بناء مجتمع سلمي وقائم على القانون.



العدالة كشرط أساسي للسلام

31. عَبَّر السوريون عبر الاستطلاع عن قناعة شبه تامة بأن العدالة ضرورية للسلام. فقد ذكر ٩١٪ من المشاركين أنه يجب تحقيق العدالة لكي تشهد سوريا استقراراً دائمًا. وبدت هذه القناعة واضحة جدًا، لا سيما بين أولئك المتأثرين مباشرةً بالاعتقال أو الاختفاء أو الانتهاكات الأخرى. وقد قال جميع المشاركين الذين تم اعتقالهم شخصياً خلال الصراع السوري (١٠٠٪) إن العدالة لا غنى عنها، بينما لم تجد هذه الإجابة معارضه إلا من ثلاثة مشاركين فقط كان قد تم اعتقال أفراد من عائلاتهم خلال الصراع.

32. على الرغم من أن هذا الإجماع شمل النساء والرجال ومختلف المناطق والأعراق، إلا أن اختلف قليلاً على مستوى الفئات العمرية. فقد كان المشاركون الأصغر سنًا (١٨-٢٤ عاماً) أقل حماساً إلى حد ما،

من المسؤول عن تحقيق العدالة؟

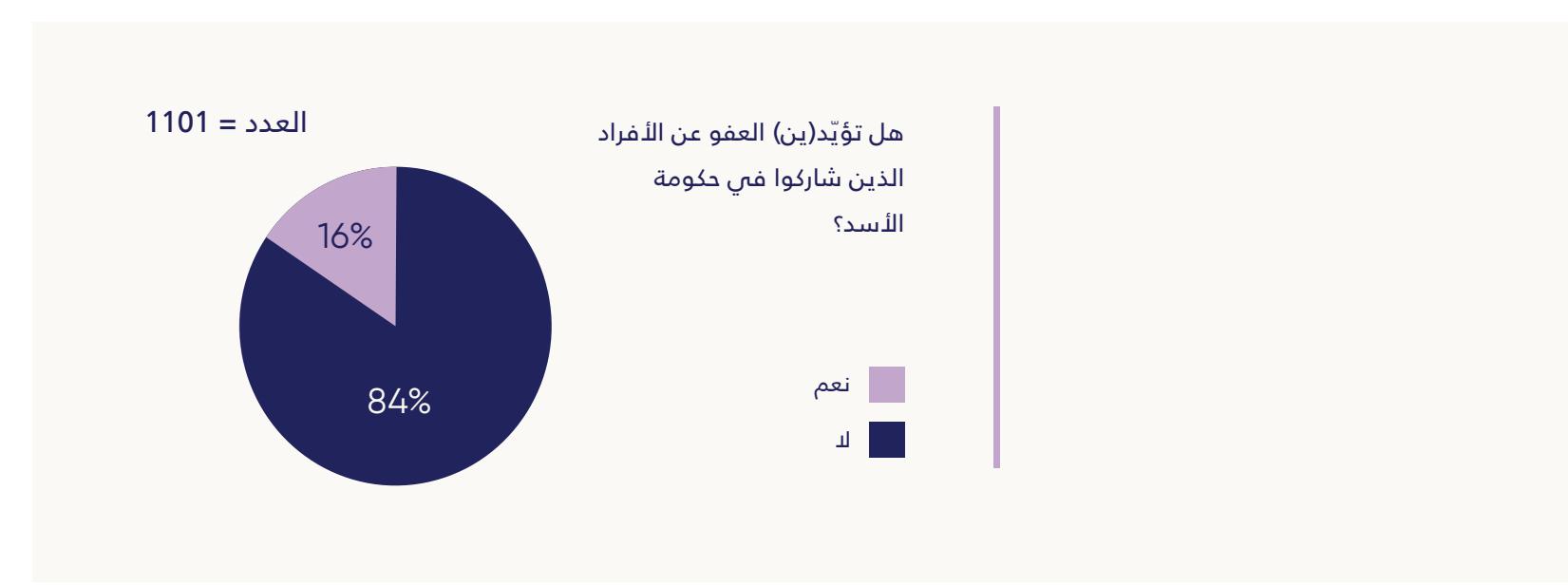
40. عندما سُئل المشاركون عَمَّن ينبغي أن يتولى مسؤولية تحقيق العدالة في سوريا، توجّهت أنظار معظمهم نحو مؤسسات الدولة. فقد حددت أغلبية واضحة، بنسبة 61%， الحكومة أو السلطة التنفيذية بوصفها الجهة الأساسية، في إشارة إلى "الدولة" أو "الحكومة السورية" بشكل عام. ويبّرر هذا الاستنتاج وجود قناعة بالدور المحوري لمؤسسات الدولة وتوقّع أن تطبق العدالة بقيادة محلية لا أن تُفرض من الخارج. غير أن الكثيرون تحفظوا عن هذا التأييد بتأكيدهم على أن كسب الشرعية مرهون بالإصلاح. وفي هذا الإطار، كتب رجل يبلغ من العمر 40 عاماً: **المسؤولية تقع على عاتق "حكومة سورية حقيقة مشكلة من جميع مكونات الشعب السوري".**

41. ذكر أيضًا 32% من المشاركون أن السلطة القضائية والمحاكم هي الآليات المناسبة لتحقيق العدالة. وقد ربط بعض المشاركون صراحةً بين الحكومة والقضاء، معتبرين أنهما جزءان متكملاً من منظومة مؤسسية واحدة. بينما شدّد آخرون على أن القضاء المستقل وحده قادر على تحقيق العدالة الحقيقية، إذ قالت امرأة تبلغ 22 عاماً: "إن القضاء المستقل، المدعوم من مؤسسات الدولة ذات الصلة، هو المسؤول عن ضمان العدالة". وبالنسبة إلى الكثيرين، كانت المحاكم تمثل النموذج المثالي والطموح المنشود، باعتبارها رمزاً لسيادة القانون والإنصاف وشرعية الدولة بعد عقود من الحكم التعسفي.

42. رأت نسبة أصغر من المشاركون (5%) أن الإصلاح الدستوري أو القانوني هو الأداة الأساسية لتحقيق العدالة. وسلط هؤلاء المشاركون الضوء على الحاجة إلى إطار قانوني متين يتجاوز أي حكومة بعينها، كما صاغها رجل عمره 44 عاماً: "دستور شامل واستفتاء شعبي يمكن من خلالهما تشكيل محاكم موثوقة فيها ومحايدة ومستقلة".

الرأي بشأن العفو

37. كما تساعد هذه القناعة السائدة بأن السلام مرهون بالعدالة في تفسير رفض السوريين بأغلبِتهم لقرارات العفو الشامل. فيعتبر معظم المشاركون أن المصالحة لا يمكن أن تحصل على حساب المسائلة، لا سيما بعد عقود من الإفلات من العقاب تحت حكم الأسد. وفي حين أبدى البعض استعداداً للعفو عن أولئك الأقل مسؤولية أو الذين أجبروا على المشاركة، فإن الشعور السائد كان أن السلام الحقيقي يتطلب الاعتراف بالإساءة وفرض العقاب المناسب.

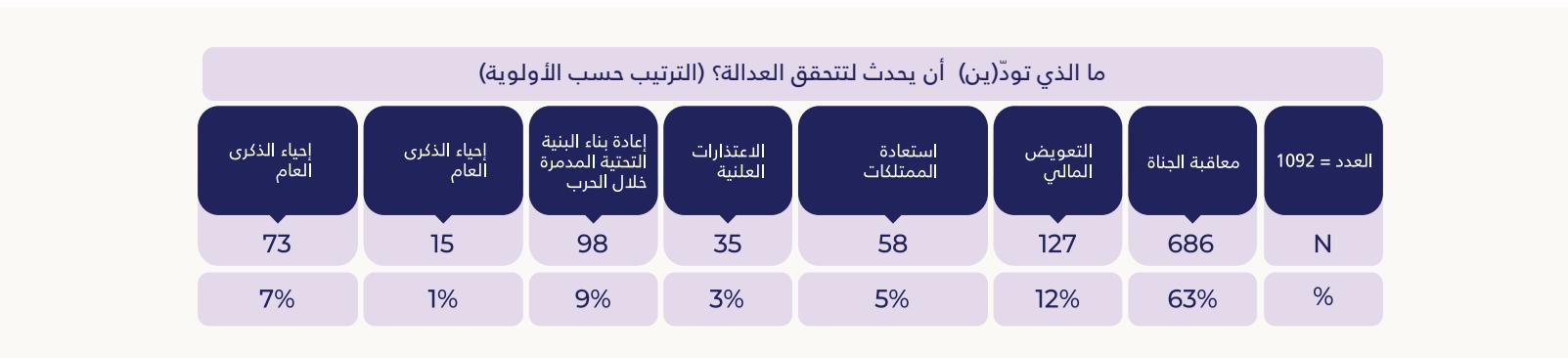


38. عندما سُئل المشاركون عما إذا كان يجب منح العفو للأفراد مرتبطين بحكومة الأسد، بلغت نسبة الاعتراف 84%. وقد ظهرت أعلى نسب التأييد للعفو في محافظة الحسكة (34%) وبين المشاركون الأعلى تعليماً إذ أيد 25% من حاملي شهادات الدراسات العليا و 23% من خريجي الجامعات منح العفو، مقارنةً بنسبة 6% فقط بين المشاركون من ذوي التعليم الأساسي.

39. بين المؤيدون للعفو (160 مشاركاً ومشاركة)، حصر 67% منهم ذلك بالأفراد "الذين لم تتلطخ أيديهم بالدماء"، بينما أيد 29% من العفو لغير صانعي القرار أو المجندين. وكتبت امرأة عمرها 29 عاماً: "يجب محاسبة من أصدر الأوامر، وليس أولئك الذين لم يكن لديهم خيار سوى الطاعة". بينما أيد 4% فقط منح عفو عام دون قيود.

بـ. ما الشكل الذي ينبغي أن تتخذه العدالة الانتقالية في سوريا؟

46. بعد فهم تصورات السوريين للعدالة، تأتي الخطوة التالية وهي دراسة الأدوات التي يعتقدون أنه يجب استخدامها لتحقيقها. ولذلك، طلب الاستطلاع من المشاركين النظر في مجموعة من الآليات التقليدية للعدالة الانتقالية وترتيبها حسب الأولوية "لكي تتحقق العدالة". وكانت الأدوات المطروحة هي: (1) معاقبة الجناة، (2) التعويض المالي، (3) استعادة الممتلكات، (4) الاعتذارات العلنية، (5) إعادة بناء البنية التحتية المدمرة خلال الحرب، (6) إحياء الذكرى العام، و(7) ضمانات الحماية. وعلى الرغم من أن هذه القائمة ليست شاملة، إلا أنها ترصد التدابير العقابية والتعويضية الرئيسية المتاحة في سوريا ما بعد الصراع.



47. أعطى معظم المشاركين الأولوية للعدالة العقابية. فقد جاءت "معاقبة الجناة" في المرتبة الأولى لدى 63% من جميع المشاركين وضمن الخيارات الثلاثة الأولى لدى 83% منهم، متفوقةً بفارق كبير على أي خيار آخر. ولم تقل نسبة تأييد هذا الخيار عن 50% في أي فئة ديمografية. ويعبر هذا الإجماع القوي عن مطلب واسع النطاق بالمساءلة باعتبارها الحجر الأساس الذي تقوم عليه عملية العدالة الانتقالية في سوريا. وعلى الرغم من أن تجارب الاعتقال أو اختفاء أفراد العائلة لم تغير هذه التفضيلات بشكل كبير، إلا أن وضع النزوح أظهر بعض الاختلافات. فقد وضع 70% من المشاركين غير النازحين معاقبة الجناة في المرتبة الأولى، مقابل 52% من النازحين بشكل دائم. وقد يشير ذلك إلى أن السوريين النازحين يولون أهمية أكبر نسبياً للتعويضات واستعادة الممتلكات، بينما أولئك الذين بقوا في أماكنهم يفضلون العقاب.

43. وقد عبر عدد قليل من المشاركين عن فهم أشمل وأكثر منهجة لمسؤولية تحقيق العدالة إذ رأوا أنها مسؤولية مشتركة بين أطراف عدة، أي بين الحكومة والقضاء والمجتمع المدني والشعب. وعلى حد تعبير امرأة تبلغ من العمر 32 عاماً:

الدولة، بمؤسساتها القضائية والتشريعية والتنفيذية هي المسؤولة الأولى عن ضمان حماية حقوق الناس من دون تمييز. ولكن المجتمع شريك أساسى أيضاً، من خلالوعي والمؤسسات المدنية التي ترصد الانتهاكات. وعندما تفشل الدول، يجب أن تتدخل المنظمات الدولية لضمان ألا تضيع العدالة.

44. شددت الغالبية الساحقة من المشاركين على أن العدالة يجب أن تكون بقيادة سورية وملكية سورية. ونادرًا ما ذكرت المحاكم أو الآليات الدولية، وإن ذكرت فغالباً ما صورت كملاذ آخر في حال فشل المؤسسات المحلية في أداء دورها. ويعكس ذلك إحساساً قوياً بالسيادة الوطنية، ومعه ارتياح عميق من الجهات الفاعلة الخارجية بعد سنوات من التدخل الأجنبي في الصراع. ويعني هذا أن السوريون يرون أن العدالة يجب أن تنبع من الداخل، عبر مؤسسات وطنية مصلحة وموثوقة وشفافة قادرة على حماية الحقوق وتحقيق المساءلة. أما في ما يخص السلطات الانتقالية وشركائها الدوليين، فيشير ذلك إلى أن الدعم الحقيقي يجب أن يتوجه نحو تعزيز القدرات المحلية واستقلاليتها وثقة الناس بها، لا أن يحل محل القيادة السورية في تشكيل مستقبل العدالة في البلد.

45. يطرح التفضيل الشعبي القوي لعملية عدالة بقيادة سورية مركزة على الدولة سؤالاً مهماً: ما الشكل الذي ينبغي أن تتخذه مثل هذه العملية؟ من الضروري فهم كيفية تصوير السوريين لآليات العدالة الانتقالية وأدواتها ومبادئها من أجل وضع سياسات تتمتع بالشرعية والفعالية. ويستكشف القسم التالي رأي المشاركين بالشكل الذي يجب أن تبدو عليه العدالة الانتقالية في سوريا، أي التوازن بين المساءلة والمصالحة، والآليات التي يفضلونها، والنهج التي يعتبرون أنها الأقدر على تحقيق العدالة وإرساء سلام مستدام.

الوظيفي تأثير محدود، فقد وضع 9% من العاطلين عن العمل التعويض المالي في المرتبة الأولى، مقابل 18% من العاملين بدوام جزئي، ما يشير إلى أن الحاجة المادية وحدها لا تفسر هذا الاختيار.

51. احتلت إعادة بناء البنية التحتية المرتبة الثالثة، حيث اعتبر 9% من المشاركين كأولى أولوياتهم بينما أدرجها 36% في الخيارات الثلاثة الأولى. وتلتها ضمانات الحماية بنسبة 7% كخيار أول و21% ضمن الثلاثة الأوائل. ومن الجدير بالذكر أن 15% من المشاركين الأكراد وضعوا ضمانات الحماية في المرتبة الأولى مقابل 5% فقط من المشاركين العرب، ما يشير إلى استمرار المخاوف الأمنية في المجتمعات الكردية حتى بعد المرحلة الانتقالية.

52. لم يحدد استعادة الممتلكات كأولوية أولى سوى نسبة 5% من المشاركين، لكنها وردت ضمن الخيارات الثلاثة الأولى لدى 72% من المشاركين لتحتل ثاني أعلى نسبة إجمالية بعد معاقبة الجناة. ويشير ذلك إلى أن استعادة الممتلكات، وإن لم تعتبر أولوية قصوى، تبقى عنصراً أساسياً للعدالة في مفهوم الكثرين، ربما نظراً لحجم عمليات المصادرية التي حصلت خلال الصراع.

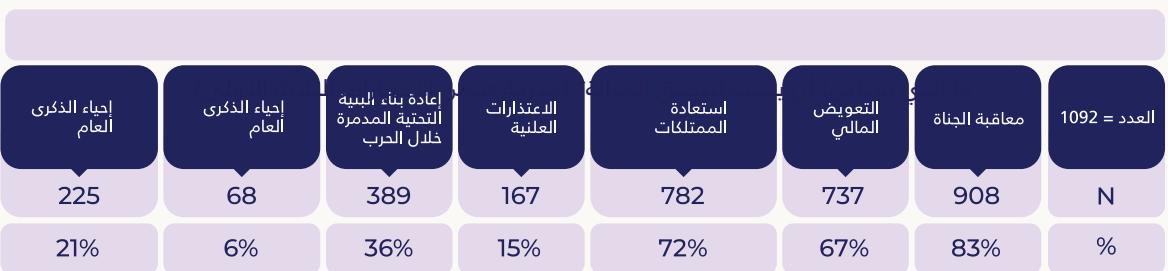
53. كانت الاعتذارات وإحياء الذكرى العام أقل الأدوات أولوية، إذ حظيت الأولى بنسبة 3% والثانية بنسبة 1% فقط من خيارات المشاركين. ومع ذلك، عندما أتيح لهم اختيار الأمور الثلاثة الأهم بالنسبة إليهم، أدرج 15% من المشاركين الاعتذارات العلنية و6% إحياء الذكرى. وتشير هذه المراتب المتبدلة إلى أن الإجراءات الرمزية وحدها لا تُعتبر كافية لتحقيق العدالة، رغم احتفاظها بأهمية ثانوية.

54. كذلك الأمر، على الرغم من أن إحياء الذكرى احتل مرتبة منخفضة كأداة مستقلة للعدالة، أبدى المشاركون تأييداً قوياً لإنشاء سجل تاريفي دقيق عند سؤالهم مباشرة. فقد قال ما يقارب النصف (49%) إن إنشاء سجل صادق ومتاح بشأن الصراع "مهم جداً"، فيما رأى 40% أنه "مهم". وحظي الأمر بتأييد كبير من أولئك الذين تعرضوا للاعتقال، إذ اعتبر 60% من الذين اعتقلوا خلال الصراع و76% من الذين اعتقلوا قبله أن السجل التاريفي "مهم جداً". ولم يرَ أي مشارك في هاتين المجموعتين أن السجل "غير مهم".

55. وظهر النمط نفسه بين المشاركين ممن لديهم أفراد معتقلون من أسرتهم. فقد قال 56% ممن لديهم أقارب اعتقلوا خلال الصراع و71% ممن لديهم أقارب اعتقلوا قبل عام 2011 إن السجل التاريفي "مهم

48. كما يقدم الاستطلاع لمحة عن مدى إصرار السوريين على المسألة، بما في ذلك آراؤهم حول عقوبة الإعدام. تظل عقوبة الإعدام مسألة مثيرة للجدل في نقاشات العدالة الانتقالية حول العالم، إلا أن الكثير من المشاركين ما زالوا يعتبرونها ردّاً مناسباً على الجرائم الخطيرة إذ ذكرت 54 مرة في الاستطلاع. وعلى الرغم من أن هذا العدد قد يبدو صغيراً، إلا أن ذكرها جاء بشكل عفوياً تماماً إذ لم يُسأل المشاركون مباشرة عن آرائهم بشأن عقوبة الإعدام. وبالتالي فإن تكرارها لافت لأنها يشير إلى أن عقوبة الإعدام تظل مسألة بارزة في مفهوم السوريين للعدالة والمساءلة. وقد استند بعض المشاركين إلى مبررات قانونية ودينية لدعم وجهة نظرهم، فقال رجل عمره 26 عاماً: "يجب إعدام جميع المجرمين الذين لطخوا أيديهم بالدماء في الساحات العامة"، بينما قال آخر عمره 28 عاماً: "يجب أن تقتيد العدالة بتعاليم الشريعة، فالقاتل يُقتل". بينما اتخذ آخرون موقفاً أكثر تحفظاً، مؤيدین السجن المؤبد أو عقوبة الإعدام بحسب خطورة الجريمة.

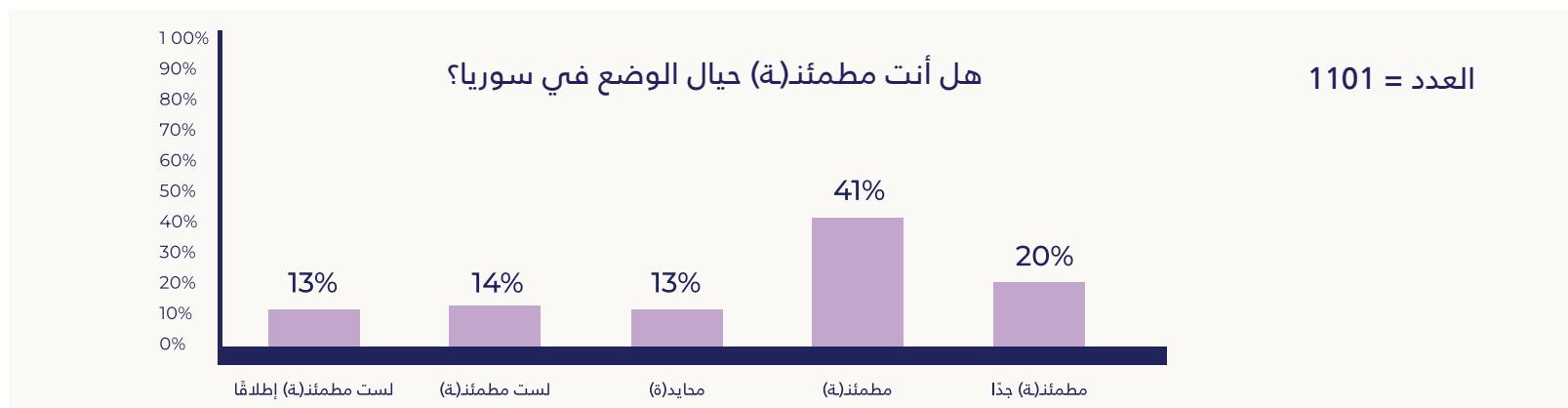
49. يتبيّن من هذه النتائج أن العقاب يبقى واجباً أخلاقياً ومهنياً بالنسبة إلى بعض السوريين، لا سيما أولئك الذين تأثروا مباشرة بالصراع، لكنها تشير أيضاً إلى أن الأغلبية يفضلون تحقيق العدالة عبر الإجراءات القانونية الواجبة بدلاً من الانتقام. وفي ما يخص السلطات الانتقالية، يؤكد ذلك على أهمية وجود آليات قضائية شفافة ومبينة على الحقوق لضمان لا يتحول العقاب إلى انتقام.



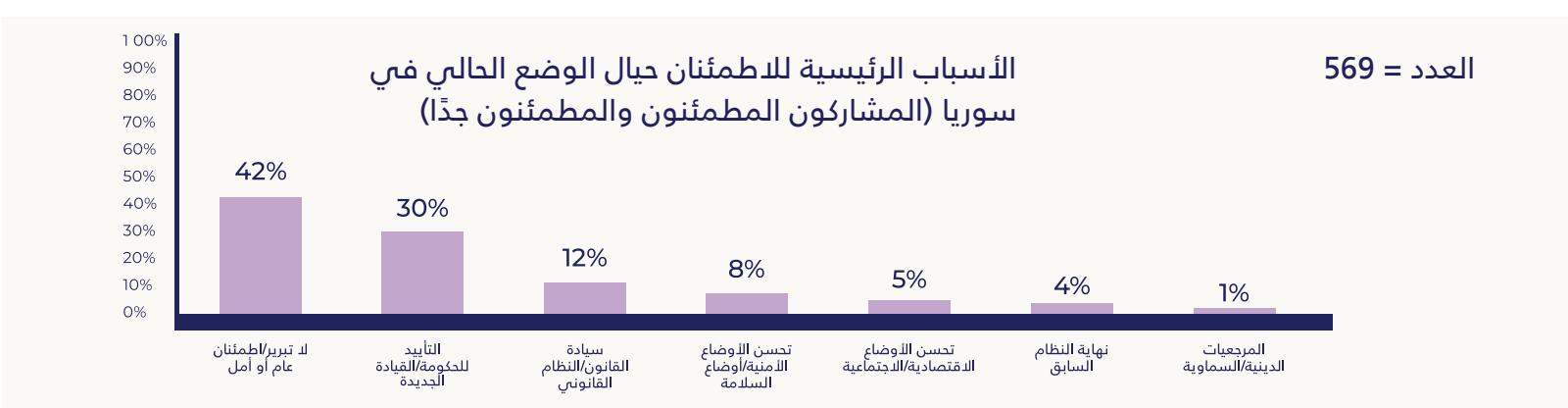
50. جاء التعويض المالي في المرتبة الثانية إذ أعطاها 12% من المشاركين الأولوية ووضعها 67% ضمن الخيارات الثلاثة الأولى. وتشير هذه النتيجة إلى أن التعويضات المالية مهمة للكثير من السوريين، إلا أنهم يرونها أقل أهمية من المسألة. وتبيّن أن تجارب الاعتقال أو الاحتجاز لم تؤثر بشكل كبير على هذه التفضيلات، بل في الواقع كان المشاركون غير المتأثرين مباشرة بهذه الانتهاكات أكثر ميلاً لـ"إعطاء الأولوية للتعويضات". كما كان للوضع الاجتماعي والاقتصادي أو

تُنفَّذ من قبل مؤسسات يثق بها الناس. وفي السياقات الانتقالية مثل سوريا، سيحدد مستوى الثقة بالحكومة والمحاكم والآليات الدولية ما إذا كانت عمليات العدالة تُعتبر شرعية وفعالة. ولذلك، يستعرض هذا القسم تصور السوريين للثقة في المؤسسات المسؤولة عن تحقيق العدالة، مع التركيز على ثلاثة جوانب: الثقة في الحكومة والثقة في النظام القضائي الوطني والدور المتصور للمؤسسات الدولية.

الثقة في الحكومة



60. لقياس المواقف الحالية، سُوئل المشاركون عن شعورهم العام تجاه "الوضع الراهن في سوريا". فأفاد .٢٪ بأنهم "مطمئنون جداً" و٤١٪ "مطمئنون"، و١٣٪ "محايدون". ومن بين من أبدوا شعوراً بالاطمئنان، نسب .٣٪ مصدر هذا الشعور إلى الحكومة الحالية والقيادة القائمة. وأوضح رجل عمره .٤ عاماً: "الحكومة الحالية تعمل كما يريد الشعب، مبتعدة عن الحروب والمشاكل مع الدول المجاورة ومركزة على الوضع الاقتصادي للبلاد". كذلك الأمر، قالت امرأة عمرها ٥٥ عاماً ببساطة: "نحن ثق بحكومتنا الجديدة".



جداً"، مقابل 46٪ ممن لا يوجد لديهم أقارب معتقلون. وتشير هذه النتائج إلى أن الحفاظ على الحقيقة والذاكرة يُعتبر مكملاً لآليات العدالة الرسمية في نظر الكثير من السوريين، لا سيما لمن تأثروا مباشرةً بالانتهاكات.

56. كما برزت مشاركة الضحايا كعنصر أساسي في فهم السوريين للعدالة. فقد قال 51٪ من المشاركين إن مشاركة الضحايا " مهمة جداً" في عمليات العدالة، و 34٪ قالوا إنها " مهمة"، بينما لم تتجاوز نسبة الذين اعتبروها " مهمة إلى حد ما" أو "غير مهمة" 8٪. وكانت مشاركة الضحايا لافتاً جداً بين من تعرضوا للاعتقال خلال الصراع (76٪ " مهمة جداً") ومن لديهم أقارب معتقلون (60-73٪ " مهمة جداً"). بالمقابل، اختار 48٪ فقط من غير المعتقلين و 48٪ من ليس لديهم أقارب معتقلون " مهمة جداً". وتبين النتائج أن السوريين ينظرون العدالة ليس كعملية تنفذ بالنيابة عن الناجين بل معهم، باعتبارها عملية تشاركية تعترف بتجاربهم وتعيد لهم دورهم.

57. عموماً، يصبو السوريون إلى عملية عدالة انتقالية تقوم على المساءلة وتعزز بالتعويض وكشف الحقائق والمشاركة. وتبقى معاقبة الجناة المطلوب الأساسية، بينما يعُد التعويض المالي واستعادة الممتلكات وإعادة البناء أيضاً عناصر أساسية للانتصاف والتعافي. ويسلط تركيز الناجين على المشاركة والتوثيق الضوء على رغبة طامحة لا تقتصر على معاقبة المذنبين فحسب، بل تتعادها إلى منع تكرار الانتهاكات من خلال ضمان الحقيقة والشفافية والاعتراف.

58. في ما يتعلق بالسلطات الانتقالية والجهات المانحة الدولية، تحمل هذه النتائج تداعيات واضحة. فيضع السوريون المساءلة في مقدمة أولوياتهم لأنهم يرونها جزءاً لا يتجزأ من منع الانتهاكات المستقبلية. ولا يُنظر إلى المساءلة على أنها عقاب، بل كشرط أساسي لإعادة بناء مؤسسات تكتسب الثقة. كما اعتبر الحفاظ على سجل تاريخي وكشف الحقائق ومحاكمة الجرائم الجسيمة بشكل متكرر على أنها ضرورات لمنع التكرار وللشفاء. ويؤكد هذا على المنطق التطليعي، نظراً لأن السوريين يعتقدون أن مواجهة الماضي أمر أساسي لتغيير المستقبل. وبالتالي لا تشكل المساءلة مجرد أداة ضمن العدالة الانتقالية، بل إحدى الركائز لتحقيق العدالة التحويلية.

ج. هل يثق السوريون بالمؤسسات لتحقيق العدالة؟

59. لا يشكل فهم معنى العدالة بالنسبة إلى السوريين وأدواتهم المفضلة سوء جزء من الصورة الكاملة. فلكي تتجذر العدالة، يجب أن

64. بالمقابل، لا تزال نسب عدم الثقة كبيرة إذ أفاد 14% بأنهم "غير مطمئنون" و 13% آخرون "غير مطمئنين إطلاقاً". ومن بين هذه المجموعة، ذكر 44% عدم الثقة في الحكومة كالسبب الرئيسي، بينما أشار 43% إلى انعدام الأمان وعدم الاستقرار. وقد صرح رجل عمره 49 عاماً قائلاً: "النظام الحالي يحتكر السلطة بالكامل ولا يقبل أي شخص ذي توجهات أيديولوجية مختلفة". وكسرت امرأة عمرها 35 عاماً هذا الرأي بقولها: "لا شيء مطمئن في الحكومة الجديدة، لا سيما في ظل تعرض المعارضين للتعذيب وعدم القدرة على ضبط سلوك القوى الأمنية".

65. برزت المخاوف الأمنية بالوطأة ذاتها، إذ قال رجل عمره 34 عاماً: "الطائفية في ذروتها بين المكونات المختلفة، والوضع الأمني متراجعاً خاصة في المناطق الساحلية وجنوب سوريا". فيما لخص مشارك آخر عمره 60 عاماً: "لا أمن ولا استقرار وفوضى وخوف وإرهاب... الوضع غير مستقر وخارج السيطرة".

66. كما شكل الاستبعاد السياسي والانقسام الطائفي وغياب الوحدة الوطنية مصادر شائعة للقلق، إذ ذكرها 26% من غير المطمئنين. وقد أوضح رجل عمره 31 عاماً ذلك بالقول: "الأفكار التي زرعها النظام السابق، مثل الطائفية والتقطيع وتتجاهل القانون، لا تزال قائمة حتى اليوم". بينما حذر آخرون من أن "الاتجاهات المتطرفة والاستبعاد" توسع الانقسامات الاجتماعية بدلاً من رأبها.

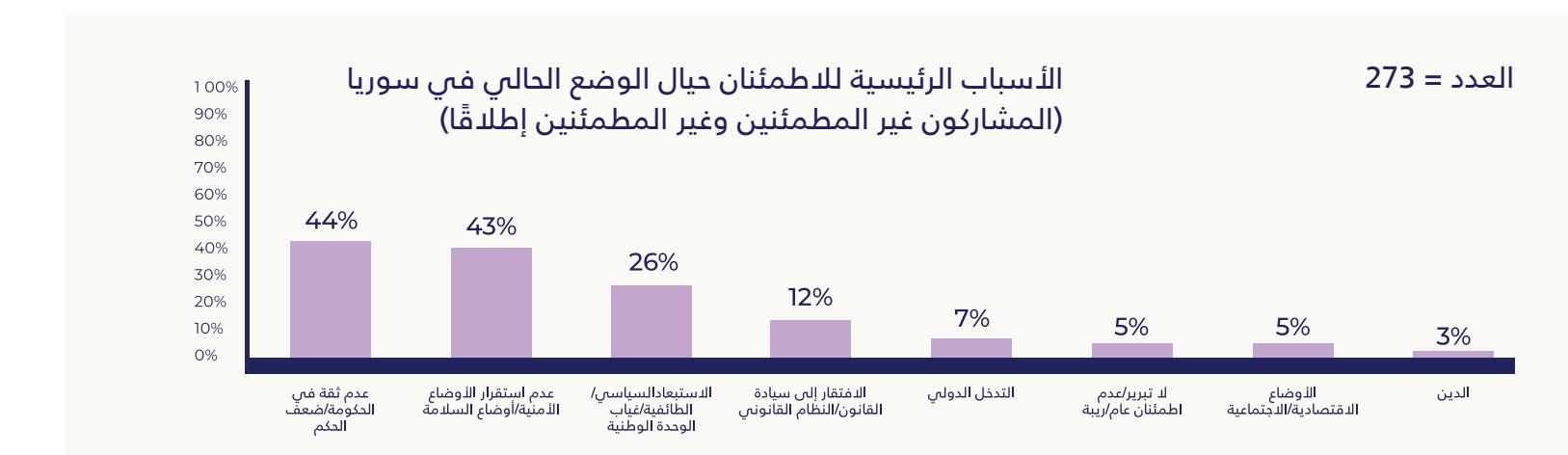
67. ذكر 12% من المشاركين بوضوح عدم ثقتهم في النظام القانوني الحالي. وفي هذا الإطار، كتبت امرأة عمرها 22 عاماً: "استقلالية القضاء وحياده وعدالته مبادئ أساسية في أي نظام قانوني يهدف إلى تحقيق العدالة. وبالرغم من أن الدستور ينص على الاستقلالية، إلا أن الواقع لا يزال يعكس تأثير السلطة التنفيذية". بينما أضافت امرأة عمرها 33 عاماً بكل بساطة: "مقاتلو فلول النظام خارج نطاق القانون".

68. تم التعبير عن عدم الثقة بوضوح بين المشاركين الأكراد وسكان

61. سلط 12% من المشاركين الضوء على إعادة إرساء سيادة القانون أو تجديد الثقة بالنظام القضائي كأساس لتفاؤلهم. فقالت امرأة تبلغ 22 عاماً: "القضاة السوريون يتصرفون بنزاهة واستقلالية في تطبيق القانون، من دون أي تأثير أو ضغط". وأشار مشارك آخر يبلغ 48 عاماً إلى أن "الوكالات الحكومية تتوجه نحو سيادة القانون والمواطنة بالرغم من كل العقبات".

62. أعرب 42% عن تفاؤل عام أو أمل في المرحلة الانتقالية ما بعد الأسد من دون ذكر أسباب محددة. قال رجل عمره 37 عاماً: "الرؤية الموضوعية للفترة الانتقالية تلبي تطلعات الشعب السوري"، بينما أفادت امرأة عمرها 49 عاماً بأن أملها نابع من "الالتزام ببناء سوريا جديدة مع الجميع". ولم يشر سوى 8% إلى تحسن الوضع الأمني كأساس لثقتهم و 5% إلى تحسن الوضع الاقتصادي.

الأوضاع الاقتصادية/الاجتماعية التدخل الدولي

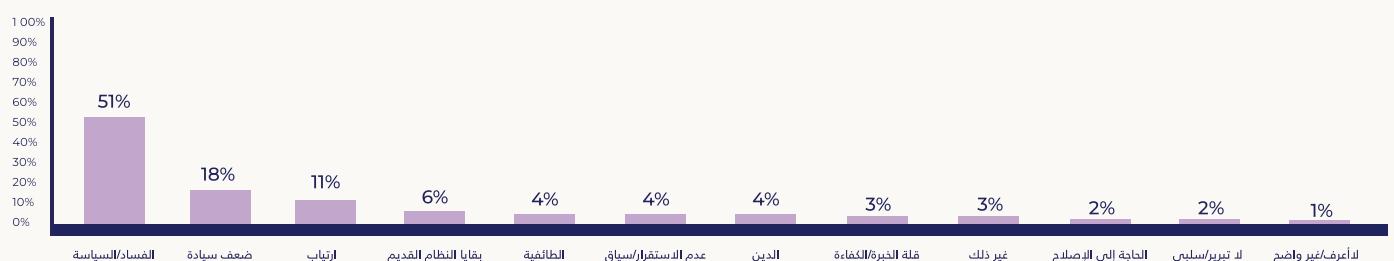


هذا التلاقي بين الثقة السياسية والثقة القضائية مجالاً للفرص ومصدراً للخطر في آن واحد أمام سلطات المرحلة الانتقالية، فالثقة بالمؤسسات الجديدة يمكن أن يسرّع بناء الشرعية، لكنه يعني أيضاً أن أي إخفاق في تقديم نتائج ملموسة في مجال العدالة قد يؤدي سريعاً إلى تراجع ثقة الناس.

الحسكة. فقد صرّح 180 مشترّكاً من أصل 209 مشترّكين من الأكراد بأنهم "غير مطمئنين" أو "غير مطمئنين إطلاقاً"، في إشارة ثابتة إلى انعدام الأمان والتهميش. بالمقابل، عبر معظم المشاركون الدروز والعلويين إما عن حيادهم أو ثقة في الوضع الراهن، على الرغم من استمرار أعمال العنف التي تؤثّر على مجتمعاتهم.

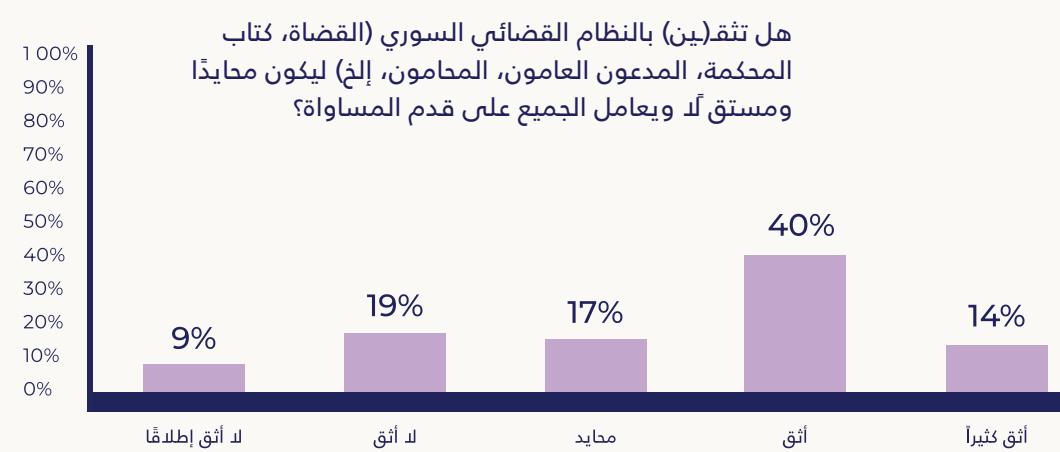
أسباب عدم الثقة في النظام القضائي؟

العدد = 321



الثقة في النظام القضائي

العدد = 1101



71. في المقابل، أشار 19% من المشاركون إلى أنهم "لا يثقون" بالنظام القضائي، و9% إنهم "لا ينفون إطلاقاً". وقد عزا أكثر من نصف هؤلاء (51%) عدم الثقة إلى الفساد أو النفوذ السياسي أو الانحياز. وقالت امرأة تبلغ 35 عاماً: "القضاء مسيس ومرتبط بالأجهزة الأمنية". وأضافت أخرى عمرها 27 عاماً: "محاولات الإصلاح لا تزال في مراحلها الأولى". كما لفت عدد من المشاركون إلى أنّ ثمة مجرمين ما زالوا طلقاء وأن العدالة الانتقالية تتقدم بخطىء بطئه جداً.

72. عزا 18% من المشاركون شعورهم بعدم الثقة إلى ضعف سيادة القانون أو غياب المسائلة. فقد قال رجل يبلغ 43 عاماً: "لا توجد محاكم. جميع الأحكام مبنية على الشريعة"، بينما أضاف آخر عمره 65 عاماً: "السلطة القضائية غير مخولة بفرض تطبيق القوانين". ولخص أحد المشاركون البالغ 44 عاماً ذلك بالقول: "برأيي، لا توجد محاكم أو قضاة. لا أرى دولة، وتحديداً دولة قانون وعدالة اجتماعية". وكان انعدام الثقة أكثر انتشاراً بين الأكراد وسكان الحسكة، في حين مال المشاركون من الطائفتين العلوية والدرزية إلى آراء أكثر إيجابية.

73. طرح سؤال آخر على المشاركون حول ما إذا كانت "أحكام المحاكم

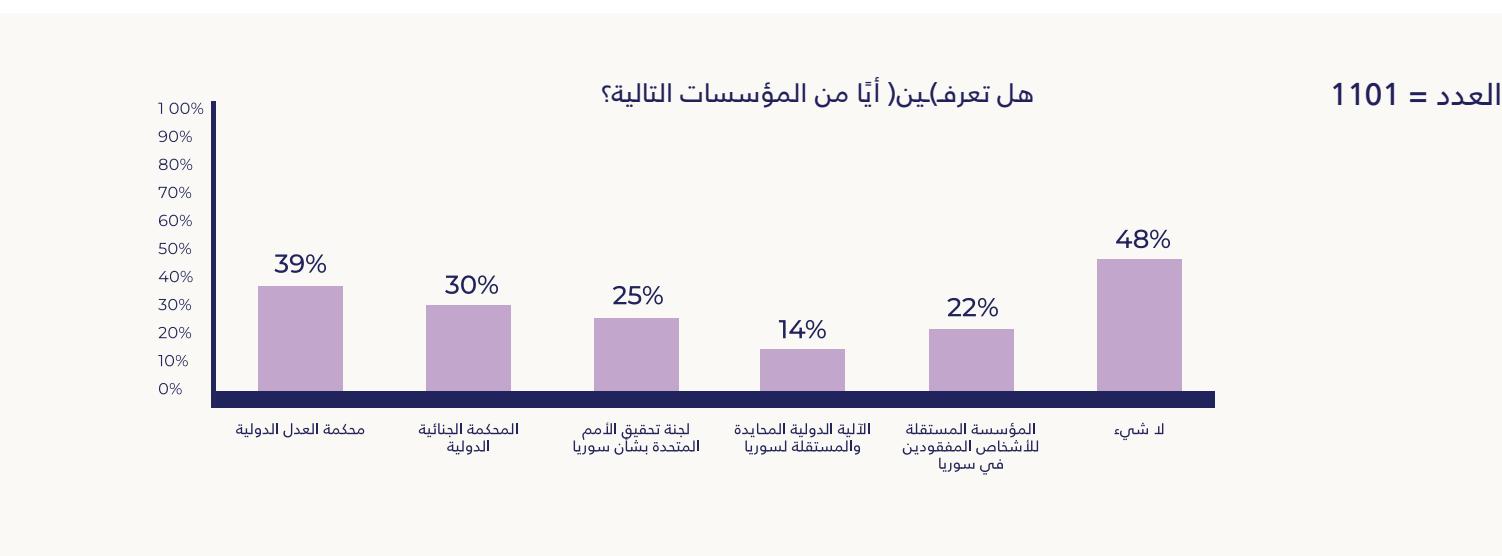
69. عند سؤال المشاركون مباشرةً إذا كانوا "يثقون بنزاهة النظام القضائي السوري واستقلاليته ومعاملته الجميع على قدم المساواة"، قال 40% منهم إنهم "يثقون" و14% إنهم "يُنفون جدّاً"، بينما اختار 29% من قدموا توضيحات إضافية أنّ ثقفهم نابعة من شعورهم بوجود قدر من العدالة والحياد والنزاهة. فقد قال رجل يبلغ 34 عاماً: "عندما سقط الطاغية، سقط الفساد معه وحلّت العدالة مكانه بوجود أشخاص أكفاء". كما أوضح مشارك آخر يبلغ 55 عاماً: «أثق بالحكومة والمحاكم عندما تعامل الناس بشكل عادل من دون تمييز».

70. تبدو هذه التعبيرات عن الثقة في القضاء مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بتفاؤل عام تجاه الحكومة الجديدة أكثر من كونها مبنية على تجارب ملموسة مع أداء الجهاز القضائي. وبعبارة أخرى، ربما تعكس الثقة المذكورة في النظام القضائي أثر التحول السياسي أكثر مما تدل على قوة المؤسسات وفعاليتها. وبالتالي قد يكون التأييد الممنوح للمؤسسات القضائية تطلعياً مدفوعاً بالأمل بأن النظام الجديد سيحقق العدالة أكثر منه مرتكزاً على سجل مثبت من الحياد أو الإصلاح. يشكل

لـ تـصـبـع "عـدـالـةـ تـحـوـيـلـيـةـ" إـلـاـ إـذـاـ اـسـتـمـرـ التـغـيـرـ المـؤـسـسـيـ ماـ بـعـدـ المـرـجـلـةـ السـيـاسـيـةـ الـراـهـنـةـ.

دور المؤسسات الدولية

77. أدى التدخل الدولي في مجال العدالة والمساءلة في سوريا دوراً بارزاً منذ السنوات الأولى للصراع. ولتقييم مدى إمام المشاركون بهذا الجانب، سُئلوا عن خمس آليات دولية، وهي محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة والآلية الدولية المحايدة والمستقلة والمؤسسة المستقلة المعنية بالمخفيدين في سوريا.



78. قال 48% من المشاركون إنهم لا يعرفون أي من هذه المؤسسات الدولية. وكان مستوى عدم الإلمام مرتفعاً بين ذوي التعليم المعدوم (أو ذوي التعليم الابتدائي فقط 69%)، وبين المشاركون من دمشق (78%). ومن ناحية أخرى، كانت محكمة العدل الدولية أكثرها معروفة (39%)، تلتها المحكمة الجنائية الدولية (30%)، ثم لجنة التحقيق (25%) والمؤسسة المستقلة المعنية بالمخفيدين في سوريا (22%)، وأخيراً الآلية الدولية المحايدة والمستقلة (14%). وقد ظهر تأثير واضح للتعليم والجغرافيا على مستوى الوعي، إذ كان أصحاب الدراسات العليا وسكان الحسكة وحلب والرقة أكثر إماماً بالآليات الدولية.

79. وعند سؤال المشاركون عن الدور الذي يجب أن تؤدي هذه المؤسسات في تحقيق العدالة في سوريا، قال 30% منهم إن على الآليات الدولية دعم المساءلة والملحاقات الجنائية. وقد دعا كثيرون

السورية جديرة بالثقة ويجب الالتزام بها". أجاب 29% "كلـاـ" ، في اتساق كبير مع نتائج السؤال السابق. وقد أشار 47% من المشاركون ممن شكوا في مصداقية الأحكام إلى الانحياز والفساد والتدخل السياسي. وفي هذا السياق، قال رجل يبلغ 44 عاماً: "لا يزال الفساد منتشرـاـ في القضاء والأجهزة الأمنـيةـ، حتى بين العناصر الجديدةـ". كما دعا 14% إلى إصلاح قانوني شامل إذ قالت امرأة عمرها 43 عاماً: "الأحكام الحالية مبنـيةـ علىـ الشـرـيـعـةـ، وـلـيـسـ عـلـىـ القـانـونـ المـدـنـيـ"ـ، فيما أشار آخر عمره 40 عامـاـ، إـلـىـ "نقـصـ الخـبـرـةـ لـدىـ القـضـاءـ وـوـجـودـ التـبـاـسـ قـانـونـيـ فـيـ بـعـضـ المـنـاطـقـ".

74. كما سُئل المشاركون عـمـاـ إـذـاـ كـانـ لـهـمـ "وصـولـ إـلـىـ مـسـاعـدةـ قـانـونـيـ يـمـكـنـهـ الوـثـوقـ فـيـهـاـ". أـجـابـ 81% مـنـهـمـ "نعمـ"ـ، وـهـوـ مؤـشـرـ مشـبـّـعـ عـلـىـ أـنـ الـوصـولـ إـلـىـ الدـعـمـ القـانـونـيـ لـيـزـالـ مـتـاـحاـ عـلـىـ نـطـاقـ وـاسـعـ بـالـرـغـمـ مـنـ التـحـديـاتـ المـؤـسـسـيـةـ. وأـفـادـ الـذـينـ سـبـقـ أـنـ خـاضـواـ إـجـراءـاتـ جـنـائـيـةـ أوـ مـدـنـيـةـ قـبـلـ عـامـ 2011ـ أوـ بـعـدـ عـنـ مـسـتـوـيـاتـ عـالـيـةـ مـنـ الثـقـةـ بـالـخـدـمـاتـ القـانـونـيـةـ. بـالـمـقـابـلـ، سـجـلـ المـشـارـكـوـنـ مـنـ الحـسـكـةـ (53%)ـ "ـكـلـاـ"ـ وـالـمـجـتمـعـ الـكـرـدـيـ (57%)ـ "ـكـلـاـ"ـ مـسـتـوـيـاتـ ثـقـةـ أـدـنـىـ مـقـارـنـةـ بـغـيرـهـمـ.

75. أما الـ 19%ـ مـنـ قـالـواـ إـنـهـمـ يـفـقـرـونـ إـلـىـ دـعـمـ قـانـونـيـ موـثـوقـ، فـقـدـمـواـ تـفـسـيرـاتـ مـتـنـوـعةـ. أـشـارـ 30%ـ مـنـهـمـ إـلـىـ الذـوـفـ وـانـدـادـ المـثـقـةـ، غالـباـ بـسـبـبـ التـدـخـلـ السـيـاسـيـ، فـقـالـ رـجـلـ عـمـرـهـ 33ـ عـامـ: "ـانـدـادـ استـقـلـالـ القـضـاءـ وـتـركـيزـ السـلـطـةـ فـيـ يـدـ الرـئـيـسـ يـجـعـلـ مـنـ الـمـسـتـحـيلـ الـوـثـوقـ بـالـمـحـاـكـمـ". وـاعـتـبـرـ 25%ـ أـنـ الـمـشـكـلـةـ تـكـمـنـ فـيـ الضـعـفـ الـهـيـكـلـيـ أوـ غـيـابـ النـظـامـ، إـذـ قـالـ رـجـلـ يـبـلـغـ 43ـ عـامـ: "ـلـاـ يـوجـدـ نـظـامـ قـضـائـيـ، بلـ مـجـرـدـ سـلـطـةـ اـسـتـبـادـيـةـ". وـذـكـرـ 17%ـ التـحـيـزـ وـالـتـميـزـ، بـيـنـماـ أـرـجـعـ 10%ـ السـبـبـ إـلـىـ انـدـادـ الـأـمـنـ وـعـدـمـ الـاستـقـارـ. بـيـنـماـ ذـكـرـ 7%ـ عـوـائـقـ تـعـلـقـ بـالـعـزـلـةـ أـوـ الـفـقـرـ إـذـ قـالـ رـجـلـ عـمـرـهـ 29ـ عـامـ: "ـلـوـ كـانـ لـدـيـ مـالـ كـافـ لـكـانـ بـإـمـكـانـيـ الـوـثـوقـ بـهـمـ، لـكـنـيـ لـاـ أـمـلـكـ الـمـالـ لـذـلـكـ لـاـ أـثـقـ بـهـمـ".

76. يـشـيرـ اـرـفـاعـ مـسـتـوـيـاتـ الـثـقـةـ بـالـمـؤـسـسـاتـ الـجـديـدةـ إـلـىـ أـنـ السـوـرـيـنـ يـعـلـقـونـ آـمـالـاـ عـلـىـ حدـوثـ تـحـوـلـ حـقـيقـيـ فـيـ الـمـؤـسـسـاتـ. تـعـبـرـ الـثـقـةـ عـنـ توـقـعـ بـأـنـ يـكـوـنـ النـظـامـ الـقـضـائـيـ مـخـلـقـاـ عـنـ الـمـاضـيـ، أـيـ مـسـتـقـلـ وـمـسـتـنـدـ إـلـىـ الـحـقـوقـ وـخـاضـعـ لـلـمـسـاءـلـةـ. لـكـنـ لـأـنـ هـذـهـ الـثـقـةـ مـبـنـيـةـ عـلـىـ التـطـلـعـاتـ أـكـثـرـ مـنـهـاـ مـكـتـسـبـةـ تـعـبـرـ هـشـةـ، فـإـذـاـ فـشـلـتـ الـمـؤـسـسـاتـ فـيـ تـقـدـيمـ نـتـائـجـ مـلـمـوـسـةـ وـعـادـلـةـ، يـمـكـنـ أـنـ تـتـدـهـورـ بـسـرـعـةـ. وـلـنـ تـتـوقفـ شـرـعـيـةـ الـمـؤـسـسـاتـ الـجـديـدةـ عـلـىـ قـدـرـتـهاـ عـلـىـ مـعـاقـبـةـ الـجـنـائـيـةـ، بـلـ أـيـضـاـ عـلـىـ قـدـرـتـهاـ عـلـىـ تـغـيـيرـ طـرـيـقـةـ مـمارـسـةـ السـلـطـةـ. فـالـعـدـالـةـ الـاـنـتـقـالـيـةـ

بقدرتها على تحقيقها وفي الشكل الذي ينبغي أن تتخذه. ولاد تُعد هذه الاختلافات مجرد أرقام إحصائية، بل تعكس التفاوتات العميقه التي خلفها الصراع والنزوح والإقصاء السياسي على حياة الناس وتوقعاتهم عبر المجتمع. ولذلك من الضروري فهم هذه الانقسامات لتصميم عملية عدالة انتقالية تحظى بالشرعية والشمولية ومستجيبة لكامل طيف التجربة السورية. يستكشف هذا القسم تلك الانقسامات، مع التركيز على النوع الاجتماعي والوضع الاجتماعي الاقتصادي والتعليمي والهوية الدينية والعرقية.

النوع الاجتماعي

83. تكشف البيانات عن فروق حقيقة عده بين النساء والرجال، لا تقتصر على مجرد اختلافات في الرأي بل تجسد الطرق التي عاش بها كل منهم الصراع وتبعاته.

84. والأبرز أن النساء كن أكثر ميلاً من الرجال لتعريف العدالة من منظور قائم على الحقوق. فقد ذكرت 56% من النساء الحقوق أو حقوق الإنسان في تعريفهن للعدالة، مقابل 39% من الرجال. وهذا التركيز على الحقوق يشير إلى أن النساء لا ينظرن للعدالة باعتبارها عقاباً بقدر ما يرونها وسيلة لاستعادة الكرامة والمساواة والحماية بموجب القانون. كما تبيّن من الأوجبة النوعية أن النساء ربطن العدالة في كثير من الأحيان بإعادة بناء النظام الاجتماعي وصون الحريات، وليس بمعاقبة الجناة على نحو فردي.

85. إلا ن النساء بذون أقل اقتناعاً من الرجال بأن العدالة تمثل شرطاً أساسياً للسلام الدائم. فقد قالت 13% من النساء إنه يمكن تحقيق السلام بدون عدالة، مقابل 4% فقط من الرجال. وربما يعكس ذلك نزعة براغماتية أعمق لدى النساء في مقاربة بناء السلام، في ضوء ما تكبدنه من أعباء النزوح والضائق الاقتصادية والعوائق الاجتماعية للصراع. ويبدو أن الاستقرار والأمن يشكلان لكثير من النساء أولوياتٍ ملحة، حتى وإن ظل تحقيق المساءلة الكاملة هدفاً مؤجلـاً.

86. سجلت النساء مستويات أعلى بكثير من الثقة في مؤسسات الدولة مقارنة بالرجال، فقد أفادت 64% منها بأنهن "يثقن" أو "يُثقن جداً" بالنظام القضائي القائم، مقابل 43% فقط من الرجال. كذلك اعتبرت 79% من النساء أن الأحكام القضائية السورية جديرة بالثقة، مقابل 63% من الرجال. كما عبرت النساء عن ثقة أكبر نسبياً بقدرتهم على الحصول على مساعدة قانونية جديرة بالثقة (86% مقابل 77% للرجال). ويبدو أن

تحديداً إلى محاكمة بشار الأسد في الخارج. وعبر 15% عن أهمية دور التحقيق والتوثيق الدوليين، بينما دعا 10% إلى أن تقدم هذه المؤسسات المساعدة في إصلاح القضاء وتعزيز سيادة القانون. وفي هذا الإطار، قالت امرأة تبلغ 35 عاماً: "يحتاج تحقيق المساءلة ودعم العدالة الانتقالية إلى دور أساسى، لأن المؤسسات المحلية تفتقر إلى الاستقلال".

80. قال 16% إن على الجهات الفاعلة الدولية التركيز على المساعدات الإنسانية، بينما شدد 11% على التعويضات ودعم إعادة البناء. وكتب رجل نازح عمره 46 عاماً أن المؤسسات الدولية يمكن أن تساعد في "إعادة النازحين إلى منازلهم وتعويض الضحايا ودعم جبرضرر وإدارة الخدمات وتوفير ضمادات الحماية".

81. تُظهر هذه البيانات مجتمعةً أن معظم السوريين يضعون ثقتهم في المؤسسات الوطنية لتحقيق العدالة، لكن هذه الثقة غالباً ما تكون مبنية على التطلعات أكثر منها مبنية على أداء مثبت. ويبدو أن الثقة بالنظام القضائي مرتبطة بالتأييد الممنوح للحكومة الجديدة والتفاؤل بالتغيير السياسي أكثر مما ترتبط بأدلة على إصلاح مؤسسي أو حياد قضائي. ولكن قد تكون هذه الثقة هشة وتتراجع بسرعة إذا فشلت المؤسسات الوطنية في تحقيق تحسن ملموس في مجالات الاستقلال والنزاهة والمساءلة. وفي المقابل، وبينما يعترف كثير من المشاركين بالدور المساند الذي تؤديه المؤسسات الدولية، لا سيما في مجالات المساءلة والتوثيق ودعم الضحايا، فإن مستوى الوعي بهذه المؤسسات يبقى محدوداً. فقد كان نصف المشاركين غير ملمين بجهات أساسية مثل المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والآلية الدولية المعايدة والمستقلة، ما يشير إلى أن أي انخراط دولي فعال في مسار العدالة الانتقالية في سوريا سيتطلب تواصلاً أوضح وشفافية أكبر وتعاوناً يستند إلى الفهم المحلي. وتشير هذه النتائج مجتمعةً إلى مرحلة انتقالية تتسم بالتفاؤل الحذر وبأنماط غير متوازنة من الثقة تزداد تعقيداً عند النظر إلى الانقسامات القائمة في تصورات المجموعات المختلفة داخل سوريا.

د. ما الانقسامات القائمة في تصورات العدالة بين السوريين؟

82. بالرغم من أن السوريين يتلقون بمجملهم برغبتهם في المساءلة واستعادة الحقوق، إلا أن الاستطلاع كشف عن انقسامات كبيرة في كيفية فهم المجموعات المختلفة للعدالة وفي الجهات التي يثقون

أو الذي يعملون بشكل غير منظم، إذ عَبَر 45% من العاملين بدوام كامل عن أنهم "يُثِقُون" أو "يُثِقُون جدًا" بشأن الوضع في سوريا، مقابل 66% من العاملين بدوام جزئي، و 71% من العمال بالميادمة، و 65% من العاطلين عن العمل.

91. والأمر سُيَّان بالنسبة إلى الثقة بالمؤسسات. فقد قال 44% من العاملين بدوام كامل إنهم "لا يُثِقُون" أو "لا يُثِقُون إطلاقاً" بالنظام القضائي، مقابل 26% فقط من العاملين بدوام جزئي. وقد أشار الكثيرون إلى الفساد والنفوذ السياسي وضعف سيادة القانون كأسباب لشكوكهم. وفي المقابل، أبدى المشاركون من ذوي الدخل المنخفض أو المعدوم تفاؤلاً أكبر تجاه قدرة الحكومة الانتقالية على استعادة النظام وقدرة النظام القضائي على أداء عمله. ويشير هذا التباين أن الفئات الأشد حرماناً اقتصادياً هي أيضاً الأكثر أملًا في حصول إصلاح مؤسسي، بينما لأنها ترى فيه المسار الأفضل نحو الاستقرار والاعتراف.

92. كما عمّق المستوى التعليمي هذه الاختلافات. فقد أبدى المشاركون من أصحاب الشهادات الجامعية أو العليا قدرًا أكبر من الشك تجاه المؤسسات الوطنية. فقد قال 40% من خريجي الجامعات و 54% من حملة شهادات الدراسات العليا و 53% من حملة الشهادات العليا المتقدمة إنهم "لا يُثِقُون" أو "لا يُثِقُون إطلاقاً" بشأن الوضع في سوريا، مقارنة بنسبة 11% فقط بين غير المتعلمين و 11% من لديهم تعليم ابتدائي و 12% من الحاصلين على التعليم الثانوي. وانطبق ذلك على الثقة بالقضاء، إذ أفاد 53% من حملة الشهادات العليا المتقدمة بأنهم "لا يُثِقُون" أو "لا يُثِقُون إطلاقاً" بالمحاكم، في حين قال 91% من غير المتعلمين إنهم "يُثِقُون" أو "يُثِقُون جدًا" بها.

93. كما أثَّر المستوى التعليمي بشكل كبير على الوعي بالآليات الدولية. فقد كان المشاركون من أصحاب الشهادات الجامعية والعليا على دراية بالمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والآلية الجنائية المستقلة ولجنة التحقيق أكثر من أصحاب المستويات التعليمية المتقدمة. وكانوا أيضًا أكثر ميلاً للمطالبة برقابة دولية وتقديم دعم فني في إصلاح النظام القضائي.

94. توضح الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية مجتمعةً وجود علاقة عكسية بين الامتياز والثقة بالمؤسسات: فاللأفراد الأكثر رفاهية وتعليمًا يميلون إلى النقد والمساءلة، بينما يظهر أصحاب الموارد المحدودة مستويات أعلى من الثقة والتفاؤل. وتنصلص من ذلك دلالات مهمة لبرامج العدالة الانتقالية، أهمها ضرورة إدارة توقعات

هذا الاتجاه يعكس شعوراً بأن خطاب الحكومة الانتقالية المتعلقة بالحقوق والشمول قد يوفر مساحة جديدة للمشاركة النسائية، حتى ولو كانت النتائج الملmosة لا تزال محدودة.

87. في الوقت نفسه، أظهرت النساء مستوىً أدنى بكثير من الوعي بالآليات الدولية الداعمة لمسار العدالة في سوريا إذ كانت 60% منهن لا يعرفن أي من المؤسسات المذكورة، مقابل 35% من الرجال. ففي ما يخص كل آلية دولية واردة في القائمة، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية والآلية الجنائية المستقلة وللجنة التحقيق، سجلت النساء مستويات أقل من المعرفة. ويعكس هذا التفاوت على الأرجح عدم التكافؤ في الوصول إلى المعلومات والتعليم والشبكات الدولية، كما يشير إلى أن آليات العدالة الدولية لم تنجح بعد في التواصل الفعال مع النساء السوريات أو إشراكتهن بصفتهم أطراف معنية رئيسية في مسار العدالة.

88. على الرغم من هذه الفجوة في المعلومات، يشير الاتجاه العام إلى أن النساء أكثر ميلاً للنظر إلى العدالة من منظور شامل قائماً على الحقوق يربط الأمن الشخصي والاستقرار الاجتماعي بمبادئ المساواة وسيادة القانون. وقد يعزى ارتفاع مستوى ثقة النساء بالمؤسسات الوطنية إلى قدر من التفاؤل الدذر بأن المرحلة الانتقالية تتيح فرصة لان trous مساحات سياسية وقانونية كانت مغلقة أمامهن في ظل حكم الأسد.

89. إلا أن هذا التفاؤل يحمل في طياته مخاطر محتملة، إذ قد تراجع مستويات الثقة المرتفعة لدى النساء سريعاً إذا أخفقت المؤسسات السورية الجديدة في تحقيق تحسينات ملموسة في مجال حقوق المرأة وإمكانية وصولها إلى العدالة وحمايتها من العنف. وتبرز هذه المعطيات ضرورة أن تعتمد السلطات الانتقالية والجهات المانحة مقاربات أكثر استهدافاً للنساء، لضمان مشاركتهن الحقيقة في عمليات العدالة وبناء ثقة مستدامة من خلال إصلاحات ملموسة في منظومة إنفاذ القانون والقضاء وآليات الاستجابة للعنف القائم على النوع الاجتماعي.

الوضع الاجتماعي والاقتصادي والوضع التعليمي

90. شكلت الخلفية الاقتصادية والتعليمية عاملًا أساسياً في تحديد مستويات الثقة بالمؤسسات والتصورات بشأن العدالة. فقد أظهر المشاركون من ذوي الدخل المرتفع أو العاملين بدوام كامل ثقة أقل بالاتجاه الذي تسير فيه البلاد وبالمؤسسات مقارنة بالعاطلين عن العمل

الأكراد يعكس أيضاً مظالم تاريخية أكثر عمقاً ناشئة عن الاستبعاد من التمثيل السياسي والاعتراف المحدود بحقوق الأكراد وعدم دمجهم فعلياً في جهود بناء الدولة بعد الصراع.

100. وفي المقابل، أبدى المشاركون من خلفيات علوية ودرزية، على الرغم من قلة عددهم، مستوى أعلى من الثقة بالمؤسسات الوطنية وإحساساً أقوى بالاستقرار، بينما أشار كثيرون منهم إلى تحسن الأوضاع الأمنية والإدارية. أما المشاركون المسيحيون، وإن كانوا أيضاً عينة صغيرة، فانسجمت آراؤهم أكثر مع آراء المشاركون العرب في ما يتعلق بالثقة بالمؤسسات، وربطوها غالباً بالإحساس بالأمان والحماية المجتمعية.

مختلف الفئات الاجتماعية وضمان أن تعود جهود الإصلاح بفوائد ملموسة على كل من الفئات المهمشة والمتعلمة على حد سواء.

الهوية الدينية والعرقية

95. برزت الهوية الدينية والعرقية كواحدة من أقوى العوامل التي تؤثر في تصورات السوريين للعدالة وشرعية مؤسسات الدولة. وكان الانقسام بين المشاركون من أصول كردية وعربية واضحاً جداً، إلا أن الفروق ظهرت أيضاً بين الأقليات الدينية الأخرى.

96. من بين المشاركون الأكراد، قال 87% إنهم "لا يثقون" أو "لا يثقون إطلاقاً" بشأن الوضع الحالي في سوريا، مقارنة بنسبة 11% فقط من المشاركون العرب. وعزا أكثر من نصف المشاركون الأكراد (51%) تشكيلهم إلى عدم الثقة بالحكومة وهيأكلي الحكم، بينما أرجعه 41% إلى انعدام الأمان وعدم الاستقرار. وفي المقابل، أبدى غالبية المشاركون العرب تفاؤلاً، مشيرين غالباً إلى تحسن الحكم أو الوحدة الوطنية أو إحساس بالتجديد في ظل الإدارة الجديدة.

97. كما كان المشاركون الأكراد أقل ثقة بكثير بالنظام القضائي السوري. فقد قال 82% إنهم "لا يثقون" أو "لا يثقون إطلاقاً" بالنظام القضائي، مقارنة بنسبة 16% من العرب. وحدد 58% من الأكراد الفساد والتأثير السياسي والتحيز كمصدر لهذا الشك، بينما أشار 19% إلى ضعف سيادة القانون وهشاشة المؤسسات. وقال 85% من الأكراد إنهم لا يجدون أحكام المحاكم السورية موثوقة، مقابل 85% من العرب الذين وجدوا الأحكام موثوقة.

98. وفي الوقت نفسه، كان المشاركون الأكراد أكثر دراية بالآليات الدولية للعدالة وأكثر ميلاً لرؤية دور لها في عملية العدالة الانتقالية السورية. فقد اعتبر 18% من الأكراد أن على المؤسسات الدولية المساعدة في إصلاح القضاء وتعزيز سيادة القانون، مقارنة بنسبة 8% من العرب. وبالرغم من أن كل المجموعتين أعطتا الأولوية للمحاسبة والملاحقة القضائية، فقد ركز الأكراد بشكل أكبر على الإصلاح الهيكلي والرقابة وضمانات الحماية.

99. تعود هذه الانقسامات إلى حد ما إلى الواقع السياسي المختلف. فالمناطق ذات الأغلبية الكردية في شمال شرق سوريا تعمل تحت إدارة لادمركزية على ارتباط محدود بالمؤسسات الكائنة في دمشق، ما يفسر بطبيعة الحال الشكوك تجاه الحكومة المركزية. لكن مستوى عدم ثقة



الخاتمة

105. كذلك الأمر، لا تقتصر مطالبة السوريين بالعدالة على دور المتلقين السلبي، بل يتوقعون المشاركة في تشكييل العملية. وبرزت مشاركة الناجين كأحد أبرز النتائج وأكثرها اتساقاً عبر الاستطلاع. فقد اعتبر كثيرون أن التمكّن من الإدلاء بالشهادة والحصول على المعلومات والمشاركة في اتخاذ القرار جزء مما يجعل العدالة عادلة. لكن تظهر البيانات أيضاً أن جميع المجموعات لا تشعر بالأمان أو الشمولية بالقدر ذاته، فعلى سبيل المثال صنف المشاركون الأكراد ضمادات الحماية كأهم آلية. وتتجدر الإشارة إلى أن العدالة التي تستبعد بعض المجتمعات أو تعرضهم للخطر لا يمكن أن تبني شرعية.

106. في ما يخص السلطات الانتقالية في سوريا وشركائها الدوليين، لا تقتصر المهمة على محاكمة الجناة أو تعويض الضحايا أو كشف مصير المفقودين على الرغم من ضرورة هذه التدابير، بل تتعدى ذلك لتكون بناء نظام تكون فيه الدولة مسؤولة أمام مواطنيها وحامية للحقوق بالقانون ومانعة لاستخدام السلطة مجدداً لإلحاق الضرار والإفلات من العقاب. لا يطالب السوريون بطي صفحة الماضي فحسب، بل أيضاً بإعادة كتابة قواعد المستقبل.

103. تقدم هذه الدراسة فرصة نادرة لفهم تعريف السوريين للعدالة ورؤيتهم للمؤسسات المسؤولة عن تحقيقها وما يتظرون منها من أي عملية عدالة انتقالية. وما يتضح بشكل لا لبس فيه هو أن السوريين لا يطالبون بعملية مقصورة أو فنية للعدالة الانتقالية بل بعدالة تحويلية وهي شكل من أشكال العدالة يتصدى للأضرار السابقة ويعيد تشكييل الأنظامة التي سمحت بحدوثها. وقد ربط السوريون باستمرار العدالة باستعادة الحقوق والمساواة أمام القانون والحماية من السلطة التعسفية وإعادة بناء مؤسسات تخدم المواطنين بدلاً من السيطرة عليهم. وينظر إلى المساءلة والبحث عن الحقيقة على أنها أمراً ضرورياً للتأسيس لمستقبل مختلف وليس باعتبارهما غايتين نهائيتين.

104. بالرغم من أن ثقة الشعب في المؤسسات القضائية حقيقة، إلا أنها هشة. فقد عبر المشاركون عن ثقتهم بالمحاكم والقضاء ليس لأنهم شهدوا إصلاحات نظامية، بل لأنهم يعتقدون أن الانتقال السياسي يتيح المجال للإصلاح. وبالتالي، تعكس هذه الثقة تطلعات سياسية أكثر مما هي قائمة على أداء مؤسسي مثبت. ويقدم ذلك دلالة واضحة للسلطات الانتقالية وتخلص بالاتي: ما لم تثبت المؤسسات الجديدة سريعاً أنها عادلة وشفافة ومستقلة، فإن هذه الثقة المبكرة قد تخفي بسرعة كما ظهرت.



التصنيفات

تُستخلص التوصيات التالية من هذه النتائج مباشرة وتهدف إلى مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية والدولية في صياغة عملية عدالة انتقالية شاملة وشرعية وفعالة.

خطة جنائية وطنية لتحديد موقع المفقودين ورفع رفاتهم وتحديد هويتهم، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين والجامعات السورية. ويجب إصدار تقارير علنية منتظمة لرصد التقدّم المحرز.

- نظرًا لأن الأسر ما زالت تواجه عقبات أمام الحصول على المساعدة القانونية والنفسية والاجتماعية، يتعين على الهيئة الوطنية للمفقودين إنشاء مراكز إقليمية في مختلف المحافظات لتوفير الدعم القانوني والمشورة والإعانة المعيشية لذوي الأشخاص المفقودين.

وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء

- نظرًا للقلق المستمر بشأن النفوذ السياسي والانحياز ضمن الجهاز القضائي، يتعين على الوزارة تنفيذ عملية شفافية لفرز وتعيين القضاة تعتمد على معايير واضحة وعلنية، مع ضمان تمثيل متوازن للجنسيين والمناطق بين القضاة والمدعين العامين.

- نظرًا لأن الأغلبية الساحقة من السوريين يطالبون بمساءلة شاملة ويرفضون العفو العام، يتعين على وزارة العدل والمجلس الأعلى للقضاء الحرص على أن يتمتع النظام القضائي الوطني بالقدرة لدعم عمل الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية، ويشمل ذلك بناء قدرات متخصصة للتحقيق وإعداد الدعاوى ومقاضاة الجرائم المرتبطة بالصراع.

مجلس الشعب ولجنة الإصلاح القانوني

- نظرًا لأن السوريين عبروا عن استيائهم من الأحكام المتبقية من قانون الطوارئ وتجاوزات السلطة

للجنسيين وتنفيذها، لضمان مشاركة المرأة وتوليه مناصب قيادية على قدم المساواة مع الرجل، وتتوفر إجراءات تراعي النوع الاجتماعي، وتدابير تعالج أوجه عدم المساواة الهيكيلية التي تجعل النساء والفتيات أكثر عرضة للعنف والاستبعاد.

- نظرًا لأن الأغلبية الساحقة رافضة للعفو الشامل، يتعين على الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية أن تصدر إطاراً للعفو محدد النطاق يقتصر على مرتكبي الانتهاكات البسيطة غير المتورطين في جرائم جسيمة، على أن يشارك الضحايا في المشاورات. ويجب أن تخضع جميع قرارات العفو لمراجعة قضائية.

- في ضوء تأكيد المشاركون على الحق في محاكمات عادلة وضمانات الحقوق، ينبغي للهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية إصدار توجيهات ملزمة لضمان المحاكمة العادلة في قضايا العدالة الانتقالية، بما في ذلك حق الحصول على محام منذ أول مثول أمام القضاء واستبعاد الأدلة المستخلصة تحت التعذيب وحماية الضحايا والشهود.

الهيئة الوطنية للمفقودين

- نظرًا للأهمية الكبيرة التي يوليهها السوريون لكشف الحقيقة والسجل التاريخي، يتعين على الهيئة الوطنية للمفقودين إنشاء سجل وطني موحد للمفقودين، قائم على بيانات موحدة وتدبره الهيئة بالتعاون مع العائلات والمجتمع المدني. ويجب أن تضمّن بروتوكولات تبادل المعلومات الحفاظ على الخصوصية وإتاحة الوصول للعائلات.

- نظرًا للتوقعات العالية في ما يتعلق بكشف الحقيقة والشفافية، ينبغي للهيئة الوطنية للمفقودين تنفيذ

والرعاية الصحية والتعليم وسبل الرزق). ولا بد للبرنامج من أن يعطي الأولوية للأسر النازحة وتلك التي تعيلها نساء، وذلك من أجل الحد من التفاوتات الهيكيلية التي جعلت بعض الفئات (لا سيما النساء) أكثر عرضة للضرر في الأساس، لا أن تقصر مهمته على معالجة الأذى الفردي. كما يجب تصميم تدابير جبر الضرر بطريقة تعيد توزيع فرص الوصول إلى الموارد واستعادة الفاعلية الذاتية وإتاحة المشاركة الكاملة في إعادة بناء البلد.

- نظرًا للرأي السائد الذي يرى أن مشاركة الناجين مسألة محورية في تحقيق العدالة، يتعين على الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية أن تجعل المشاركة قاعدة رسمية توجه تصميم العملية. ويجب إنشاء لجان استشارية دائمة للناجين في كل محافظة، مع ضمان تمثيل الضحايا في لجان جبر الضرر وكشف الحقيقة. كما ينبغي أن تشمل المشاركة فرضاً منظمة لتقديم الشهادات ضمن إجراءات وتدابير نفسية واجتماعية قوية لحماية السرية والكرامة والسلامة، بما في ذلك حماية الشهود وعمليات الموافقة المستنيرة والوصول إلى الدعم القانوني وال النفسي المستقل.

- لضمان مشاركة واسعة النطاق، لا بد من أن تكون العملية مترنزة حول الناجين ومراعية للخدمات النفسية، مع بذل جهود مدرسية لإزالة جميع الدوافع التي تعيق الوصول إليها، ويشمل ذلك توفير معلومات واضحة بلغة يسهل فهمها والتواصل مع المجتمعات الريفية والمجتمعات ذات الثقة المنخفضة وتأمين قنوات آمنة للإبلاغ وتوفير فرق استشارية متنقلة وتقديم دعم مخصص للناجين والناجيات من الاعتقال والعنف الجنسي القائم على النوع الاجتماعي والاختفاء القسري. كما ينبغي للهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية وضع استراتيجية شاملة

إلى الجمهورية العربية السورية

الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية

- نظرًا لميول السوريين الواضحة نحو مسار يُحدث تغييرًا في الأنظمة ذاتها ولا يقتصر على معاقبة الأفراد، يتتعين على الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية وضع استراتيجية وطنية للعدالة التحويلية تتضمن أولويات محددة زمنياً في مجالات المساءلة وجرائم الضرر وكشف الحقيقة وضمان عدم التكرار ونشر هذه الاستراتيجية، على أن يتم إعدادها عبر مشاورات عامة واسعة مع الحرص على إشراك المناطق والمجتمعات التي تشهد مستويات متدنية من الثقة.

- نظرًا لأن السوريين يعتبرون أن المساءلة هي الأساس لضمان مستقبل مختلف، لا مجرد وسيلة لمعاقبة انتهاكات الماضي، ينبغي أن تتضمن عملية العدالة الانتقالية محكمة متخصصة ومستقلة للجرائم الجسيمة ومخلولة بمحاكمة أبرز المسؤولين عن الانتهاكات الممنهجة، على أن تعمل هذه المحكمة بأعلى درجات الشفافية من خلال وضع معايير علنية لاختيار القضايا وتقديم تقارير دورية حول سير التقدّم. كما يجب أن ترتبط المساءلة بتغيير مؤسسي جذري بحيث تكشف العلاقات الملاحقة القصائية عمّا أتاح حدوث الانتهاكات وأن تحدّد الإصلاحات اللاحقة لتفكيك هيكل القمع، لا أن تكتفي بإدانة الأفراد فحسب.

- نظرًا لأن السوريين يعرّفون العدالة بإنها استعادة الحقوق وإعادة بناء الكرامة، يتعين على الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية وضع برنامج تحويلي لجبر الضرر يجمع بين التعويض المالي واسترداد الممتلكات وضمان الوصول إلى الخدمات الأساسية (الإسكان



- إنشاء مسارات إحالة آمنة وسرية تتيح للناجين التفاعل مع مؤسسات العدالة من دون خوف من الأذى أو الانتقام.

- تقديم الدعم المعنوي والنفسي المستقل، مع إدراك أن المشاركة غالباً ما تنطوي على مخاطر شخصية أو توترات اجتماعية أو إثارة صدمات نفسية قديمة.

جمعيات الضحايا والناجين، مجموعات التوثيق

نظراً لأن السوريين يرون العدالة على أنها تحول في علاقات السلطة، بعيداً عن سيطرة الدولة ومع التركيز على حقوق المتضررين، يجب على المنظمات التي يقودها ناجون القيام بما يلي:

- إنشاء تحالف وطني بقيادة الناجين يمكن الضحايا من صياغة تصميم العدالة الانتقالية ومراقبتها وتطبيقاتها بدلاً من من الالتفاء باستشارتهم فحسب.

- توحيد ممارسات التوثيق واعتماد بروتوكولات قائمة على الموافقة ومراعية للخدمات النفسية وضمان مشاركة الأدلة بشكل آمن مع الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين، بحيث تصبح الأدلة التي تجمعها المجتمعات مقبولة قانونياً وقابلة للاستخدام الفعلي.

السورية بدل إطلاق آليات خاضعة لإدارة خارجية. ويجب أن يعمل المستشارون المعنيون بإدارة القضايا والتوثيق الجنائي والتعامل مع الأدلة والدعم النفسي والاجتماعي جنباً إلى جنب مع الكوادر السورية ضمن جداول زمنية واضحة لتولي الدولة المسؤولية الكاملة.

المحاكم والآليات الدولية (المحكمة الجنائية الدولية، محكمة العدل الدولية، لجنة التحقيق الدولية، الآلية الدولية المحايدة والمستقلة)

- نظراً لانتشار عدم الإلمام بالآليات العدالة الدولية، يتغير على هذه الهيئات إطلاق حملات توعية باللغة العربية تشرح فيها اختصاصها وإجراءاتها وحدود صلاحياتها عبر الإذاعة ووسائل التواصل الاجتماعي والمنتديات المجتمعية، مستهدفةً بشكل خاص للمناطق الواقعة خارج دمشق وللجمهور النسائي.

إلى المجتمع المدني

منظمات المساعدة القانوني ونقابات المحامين

نظراً لأن السوريين يؤكدون على أن العدالة هي عملية وليس مجرد نتيجة، يتغير على الجهات الفاعلة في مجال المساعدة القانونية أن تتجاوز الدعم الفردي لكل قضية وأن تعمل كآلية تمكين هيكلية تتيح المشاركة من خلال ما يلي:

- تعليم الوصول إلى العدالة عبر إقامة جلسات معلومات عامة منتظمة، مع إعطاء الأولوية للنساء والناجين والمجتمعات ذات مستويات الثقة المنخفضة، لتوضيح كيفية رفع الدعاوى والإدعاء بالشهادة والحصول إلى التعويضات في إطار الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين.

وفي مراكز استشارية قانونية متنقلة وشبكات مساعدة قانونية بين المناطق، وتحديداً في المناطق المحرومة وتلك التي تشكل فيها الأقليات أكتيرية السكان.

- بما أن النساء يُبدين مستوى عالٍ من الثقة بالمؤسسات لكنهن ما زلن ممثلات تمثيلًا ضعيفاً في المناصب القيادية، ينبغي أن تتضمن برامج الجهات المانحة معايير قابلة للقياس في ما يخص إدراج النساء والأقليات في مؤسسات العدالة، مع تتبع علنية للتقدم المحرز.

هيئات الأمم المتحدة (الآلية الدولية المحايدة والمستقلة، المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين، مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها)

نظراً للرغبة العارمة لدى السوريين في عملية عدالة يقودها السوريون وقلة معرفتهم بالهيئات الدولية، ينبغي على وكالات الأمم المتحدة أن تقدم الدعم للمؤسسات الوطنية لا أن تحل محلها. ويجب على هذه الوكالات توقيع مذكرات تفاهم رسمية مع الهيئات الوطنية للعدالة الانتقالية لتحديد معايير الدعم الفني وبروتوكولات تبادل المعلومات وضمانات حماية البيانات. وفي حين أن الهيئات الوطنية للعدالة الانتقالية تفتقر إلى ثقة الشعب، ينبغي لهيئات الأمم المتحدة التركيز على تقديم الدعم الفني المباشر للمجتمعات التي تحاول المشاركة مباشرة في عمليات العدالة الانتقالية وبناء قدراتها.

- في ضوء الثقة الهشة التي بدأت تتعزز تدريجياً في النظام القضائي السوري، ينبغي للأمم المتحدة إعطاء الأولوية لدمج خبراء فنيين في المؤسسات

التنفيذية، ينبغي على مجلس الشعب إلغاء أو إنهاء العمل بجميع أحكام الطوارئ ومكافحة الإرهاب التي تقوض استقلال القضاء، ووضع نصوص واضحة تكفل حياد النيابة العامة والقضاء.

- نظراً للأهمية المحورية التي يكتسبها الجر واسترداد الممتلكات في التصورات حول العدالة، ينبغي على مجلس الشعب سنّ قانون لاسترداد الممتلكات والتعويضات يُسَطِّ إجراءات تقديم المطالبات ويضع بدائل عند استحالة الاسترجاع ويعطي الأولوية للأشخاص النازحين والأسر الأكثر عرضةً للضرر.

المؤسسات الأمنية

- نظراً لأهمية ضمانات الحماية لدى المجتمعات التي تعاني من انخفاض مستويات الثقة ومخاوف أمنية، ينبغي على الحكومة إصدار ضمانات حماية للشهود والقضاة والمحامين والضحايا وتطبيقها.

إلى المجتمع الدولي

الدول الأعضاء

نظراً لأن السوريين يفضلون بشدة عملية عدالة يقودها السوريون أنفسهم، يتغير على الجهات المانحة توجيه جميع التمويلات مع ما ينسجم مع الأولويات المؤسسية الوطنية، أي المساءلة وجرائم الضرب والمطالبة بالممتلكات وإصلاح القضاء، مع تجنب إنشاء هيكل موازي للمنظومة الوطنية.

- نظراً لاستمرار انعدام الثقة بين المناطق والججوات في الوصول إلى الخدمات القانونية، يتغير على الجهات المانحة الاستثمار في رقمنة قطاع العدالة



الملحق الأول - منهجية الاستطلاع

تدور هذه الدراسة حول سؤال بحثي مركب:

ما هو رأي السوريين في نظام العدالة في بلادهم؟ وما الذي تعنيه العدالة والمساءلة، ولد سيما في إطار عملية العدالة الانتقالية في سوريا، وما مدى أهميتها لتحقيق سلام مستدام بعد الصراع؟

مع دخول سوريا مرحلة العدالة الانتقالية، أصبح من الضروري إعادة بناء المؤسسات القضائية على أساس الثقة والإنصاف والحياد. ولذلك يعدّ فهم تصورات الناس حول العدالة والمساءلة شرطاً أساسياً لتصميم آليات عدالة انتقالية تحظى بالشرعية والفعالية.

وانطلاقاً من هذا السؤال المحوري، تم إعداد مجموعة من الأسئلة المركزية للتعرف على تجارب السوريين وتصوراتهم وتوقعاتهم بشأن العدالة. وقد أرشدت الأسئلة الفرعية التالية عملية تصميم الاستطلاع وتحليل نتائجه:

- الثقة والفعالية - هل يثق السوريون في نظام العدالة الحالي؟
- حقوق المحاكمة العادلة - هل تعتبر ضمانات المحاكمة العادلة محترمة في المحاكم السورية؟
- نزاهة القضاء - هل يُنظر إلى القضاة على أنهم أكفاء ومحايدين وعادلين؟
- الوصول إلى العدالة - هل يستطيع السوريون الحصول على استشارة قانونية أو تمثيل قانوني يثقون به؟
- الإصلاح المؤسسي - كيف يمكن للحكومة الجديدة ووزارة العدل والهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية بناء المصداقية وتعزيز ثقة الشعب؟
- دور المجتمع المدني - كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني دعم مسارات العدالة وتعزيز الثقة؟
- تعريفات العدالة - ماذا تعني "العدالة" للسوريين العاديين؟
- جبر الضرر والانتصاف - ما أشكال الجبر التي يعتبرها الناجون ضرورية لاستعادة كرامتهم والشعور بالاكتفاء؟
- دمج الناجين - كيف يمكن الوصول إلى الناجين ودعمهم ضمن عملية العدالة الانتقالية؟
- المساءلة - من يتحمل مسؤولية تحقيق العدالة من وجهة نظر السوريين؟
- العقبات أمام العدالة - ما العقبات التي تمنع السوريين من الوصول إلى العدالة اليوم؟
- الجوانب الدولية - ما الدور الذي تؤديه المحاكم والآليات الدولية، مثل محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية ولجنة التحقيق الدولية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة في تصون ور السوريين لمسار العدالة؟

أجهزة الرقابة والشبكات المستقلة

نظراً لأن الثقة في المؤسسات مرتفعة وهشة في الوقت نفسه وباعتبار أنها قائمة على أمل سياسي لا على أداء فعلي، يتبعن على المراقبين المستقلين القيام بما يلي:

- متابعة مدى التزام المؤسسات بمعايير المحاكمة العادلة ودمج مختلف المناطق ومشاركة الضحايا والأقليات.
- القيام بشكل دوري بنشر سجلات تقييم عامة تقييس ما إذا كانت العدالة تتجه نحو مزيد من الإنصاف والشفافية والتحول مع مرور الوقت.

منظمات حقوق المرأة

نظراً لأن النساء اعتبرن أن العدالة لا تقتصر على المساءلة بل هي أيضاً وسيلة لإحداث تغييرات هيكلية، يتبعن على المنظمات المعنية بحقوق المرأة القيام بما يلي:

- التعاون مع الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين لتصميم تدابير جبر تراعي المرأة وأليات إبلاغ ومسارات مشاركة تعالج أوجه عدم المساواة التي جعلت النساء عرضة للأذى.

- مراقبة تمثيل النساء ومشاركتهن في موقع قيادي في هيئات العدالة الانتقالية ونشر سجلات منتظمة لتقييم المساءلة.

زعماء المجتمع والدين

نظراً لأن السوريين يربطون العدالة بمستقبل قائم على المساواة والمواطنة المشتركة، يتبعن على زعماء المجتمع القيام بما يلي:

- تيسير عمليات الحوار والتعايش المشترك، استكمالاً لجهود المساءلة من خلال من نشوء حلقات جديدة من الإقصاء أو الانتقام.

- قيادة حملات تثقيف قانوني باللغتين العربية والكردية وبأسلوب واضح يسهل فهمه، لتوضيح كيفية المشاركة مع الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية والهيئة الوطنية للمفقودين، مع استهداف النساء والسكان الريفيين ومجموعات الأقليات.



تحليل الاستطلاع

اعتمد التحليل على منهجية تجمع بين الأسلوب الكمي والأسلوب النوعي. وجرى تحليل البيانات الكمية تحليلًا وصفيًّا، بينما خضعت البيانات النوعية لعملية ترميز استقرائي. كما تمت مراجعة كل إجابة مفتوحة وإسناد رمز واحد أو أكثر لها يمثل الأفكار الأساسية الواردة فيها. وجرى تجميع الرموز المتشابهة في فئات موضوعاتية أدرجت في دليل الرموز (الملحق الرابع). وقد أتاح هذا النهج استخلاص نتائج مباشرة مما قاله المشاركون، بما يعكس وجهات النظر السورية دون فرض افتراضات خارجية.

وجرى بعد ذلك تحليل مجموعة البيانات المدمجة مقابل المتغيرات الديموغرافية لتحديد الاتجاهات والفرق بين المناطق والنوع الاجتماعي وغيرها من الفئات عبر الفرعية. وبالنظر إلى حجم العينة الكلية البالغ 1101 مشارك، اعتُبرت النتائج موثوقة عندما شُكِّلت إحدى الفئات الفرعية نسبة أدناها 5% (حوالي 55 مشاركاً) من الإجمالي. أما الفئات الفرعية التي تمثل أقل من 3% من المشاركين (حوالي 33 مشاركاً) فاستخدمت لأغراض الاستدلال ليس إلا.

الافتراضات والقيود

من المحتمل أن تكون النتائج قد تأثرت بعوامل عدّة. فقد يؤدي توزيع الاستطلاع عبر الشبكات المحلية إلى نوع من التحيز في اختيار العينة، رغم الحد من ذلك عبر حملات تواصل موجهة وعينات عشوائية من الشارع في حمص ودمشق. كذلك الأمر، حصرت متطلبات الوصول الرقمي للمشاركة بالأفراد الذين يمتلكون هاتفاً أو جهازاً لوحياً أو حاسوباً، مع العلم أن خاصية استخدام منصة Kobo Toolbox من دون اتصال بالإنترنت وسعت نطاق المشاركة في المناطق ضعيفة الاتصال.

تنفيذ الاستطلاع

أُجري الاستطلاع عبر منصة Kobo Toolbox باللغتين العربية والإنجليزية، ما أتاح مشاركة أفراد من خلفيات لغوية متعددة. وبالرغم من أن العربية كانت اللغة الأساسية، فقدُ مُسْتَطَّلِّعون ميدانيون من المجتمعات المحلية ترجمة غير رسمية عند الضرورة لإنجاح المشاركة للمتحدثين بلغات محلية أخرى. وقد سُمحت خاصية استخدام المنصة بدون اتصال بالإنترنت بجمع البيانات حتى

في المناطق ذات الاتصال المحدود بالإنترنت.

وقد قامت كل من منظمة المراكرة القانونية العالمية (LAW) ومنظمة سوريا للدراسات والأبحاث القانونية بنشر الدليل على شبكةها وموظفيها ومنظماتها الشركية. وجاء شركاء وماممو LAW الإجابات من المشاركة. وقد جرى تحديد هذا العدد بما يتوافق مع أفضل الممارسات في تصميم استطلاعات الرأي للتشجيع على إتمامها ولجمع بيانات كافية للإجابة عن سؤال البحث. وقد توزعت هذه الأسئلة على النحو التالي:

بدأ الاستطلاع بتعليمات أساسية (الملحق الأول)، تلتها خمسة عشر سؤالاً ديموغرافياً وضعَت بهدف دعم التحليل وتحديد العلاقة المحتملة بين الإجابات والعوامل الديموغرافية. كانت معظم هذه الأسئلة مغلقة، إلا أن بعضها (مثل "الموقع الحالي" و"فرد معنوق من العائلة") أُتاحت المجال لإجابتَ مفتوحة موجزة على سبيل المتابعة. كما طُلب من المشاركين الإشارة إلى ما إذا كانوا قد تلقوا مساعدة في تعبئة الاستطلاع وتحديد نوع تلك المساعدة في حال تلقوها. وترتَّد الأسئلة الديموغرافية كاملة في الملحق الثاني.

أما الجزء الموضوعي من الاستطلاع فضم 14 سؤالاً لا صممَت لتحقيق توازن بين عمق المواضيع وسهولة المشاركة. وقد جرى تحديد هذا العدد بما يتوافق مع أفضل الممارسات في تصميم استطلاعات الرأي للتشجيع على إتمامها ولجمع بيانات كافية للإجابة عن سؤال البحث. وقد توزعت هذه الأسئلة على النحو التالي:

- سبعة أسئلة مغلقة بالكامل
- أربعة أسئلة بنمط نعم/لا مع متابعة مفتوحة
- ثلاثة أسئلة مفتوحة بالكامل

وتُرتد هذه الأسئلة الموضوعية في الملحق الثاني.

بناء الاستطلاع

يهدف الاستطلاع من خلال معالجة هذه الأسئلة إلى تكوين فكرة شاملة عن تصورات السوريين حول العدالة، بما في ذلك كيفية تعريفهم لها ومكانت ثقتهم والمتطلبات الالزمة برأيهم حتى تتحقق المساءلة والمصالحة فعلياً. وتعُد هذه المعطيات مهمة جداً للجهات الفاعلة في المجتمع المدني والسلطات الانتقالية والشركاء الدوليين الساعدين لتصميم مسارات عدالة تعكس الواقع السوري وتنسّهم في سلام مستدام وشّعي.

وللإجابة عن سؤال البحث، جمعت بيانات كمية ونوعية عبر استطلاع مختلط الأساليب موجَّه إلى الشعب السوري. وقدُ وضع الاستطلاع على منصة Kobo Toolbox، وهي منصة آمنة لجمع البيانات تُستخدم على نطاق واسع في الأبحاث الإنسانية والاجتماعية. وتتألف الاستطلاع من قسمين، جمع الأول بيانات ديموغرافية للتعرف على خصائص المشاركين وإتاحة المقارنات بين المجموعات، في حين استطاع القسم الثاني التصورات حول العدالة في سوريا من خلال مزيج من الأسئلة الكمية والأسئلة المفتوحة للحصول على آراء دقيقة.

كان حجم العينة المستهدفة 1000 مشارك، بينما بلغ العدد النهائي للإجابات 1101 إجابة. وبعد إغلاق الاستطلاع، تُرجمت الإجابات من العربية إلى الإنجليزية باستخدام تطبيق DEEPL، وتمت مراجعة عينة يدوياً للتحقق من دقتها. كما تم التحقق من البيانات للتأكد من عدم وجود قيم مفقودة وبيانات، كما جرى توثيق عمليتي الترجمة وإعادة الترميز لأغراض التتبع. واستُخدم برنامج Microsoft Excel لتحليل البيانات الكمية والترميز الاستقرائي في تحليل البيانات النوعية لتحديد أبرز الموضوعات التي ظهرت من إفادات المشاركين. وبعد انتهاء التحليل، تم إعداد هذا التقرير لإبراز أهم النتائج والاتجاهات التي كشفتها البيانات والبحث فيها.



الملحق الثاني - تعليمات الاستطلاع

شكراً لاستعدادك للمشاركة في هذا الاستطلاع. يتألف هذا الاستطلاع من مجموعتين من الأسئلة، تتناول الأولى أسئلة ديمografية أساسية عنك، بينما تتضمن الثانية أسئلة تهدف إلى معرفة آرائك ومشاعرك حول بعض القضايا المتعلقة بالحكومة السورية بعد نظام الأسد وتصوراتك بشأن العدالة.

يرجى الإجابة على جميع الأسئلة حسب معرفتك وقدرتك. ويرجى عدم طلب المساعدة من أي جهة خارجية لتعبئة الاستبيان. إذا كنت بحاجة إلى مساعدة، يرجى طلبها من الشخص الذي قدم لك الاستبيان. في حال تعذر عليك فهم سؤال ما، يرجى الإجابة عليه حسب معرفتك. وإذا كنت بحاجة لمزيد من التوضيح، يرجى عدم طلب ذلك إلا من الشخص الذي وزع الاستبيان عليك.

ما إن تبدأ بالاستبيان، يفترض بك الإجابة عن كل سؤال. يتضمن الاستبيان 18 سؤالاً ديمografياً و 14 سؤالاً موضوعياً. لا يمكن إيقاف الاستبيان مؤقتاً ولا يمكن تحفظ الإجابات وإغلاق الاستبيان ثم العودة لإكماله. لذلك، يرجى تخصيص وقت كافٍ لإكمال الاستبيان بالكامل قبل البدء.

تم إعداد الاستبيان باستخدام برنامج Kobo Toolbox، وهي خدمة متداولة لجمع البيانات عبر الإنترنت تضمن الالتزام بالمعايير المهنية ومتطلبات خصوصية وأمان البيانات. سيكون لمنظمة الحركة القانونية العالمية Legal Action Worldwide الحق في الوصول إلى البيانات المجمعة، لكن لن يُطلب منك أي معلومات تعريفية مثل الاسم أو تاريخ الميلاد أو بيانات الاتصال، ولن تُسجل أو تخزن هذه المعلومات.

يضم الاستبيان السرية التامة وعدم الكشف عن هوية المشاركين. ستستخدم نتائج الاستبيان كمرجع لتوجيهه أعمال ومنتجات منظمة الحركة القانونية العالمية Legal Action Worldwide وستتوفر مساحة في نهاية الاستبيان لإضافة أي ملاحظات أو أسئلة إضافية تودّ(ين) طرحها.

ولعل طبيعة بعض الأسئلة المعقدة وتتنوع الخلفيات التعليمية للمشاركين قد أدّت إلى قدرة المشاركين على الفهم. ولذلك أتيح للمشاركين طلب مساعدة محايدة من الـ *مستط لعين الميدانيين*، كما تضمن الاستبيان سؤالاً يستفسر عما إذا كان المشارك قد تلقى مساعدة.

كما يتحمل أن تكون الترجمة بين العربية والإنجليزية قد أحدثت تغييرات دقيقة في المعنى، على الرغم من التدقيق اليدوي لضمان دقتها. وكذلك الأمر، ربماواجه المشاركون غير الناطقين بالعربية أو الإنجليزية صعوبات في التعبير عن آراء دقيقة أو معقدة. أخيراً، يعكس الاستطلاع تصورات المشاركين خلال فترة زمنية محددة، وهي بين تموز/يوليو وأيلول/سبتمبر 2025، وبالتالي فهو يمثل مرحلة زمنية معينة. ويبقى من المرجح أن تتغير الآراء بشأن العدالة والمساءلة مع تقدم سير المرحلة الانتقالية في سوريا.



الملحق الثالث - استبيان الاستطلاع

معلومات ديمografية

• العمر

< قائمة منسدلة بالأرقام

• هل تلقيت أي مساعدة في تعبئة هذا الاستبيان؟

< هل طرح عليك أحد الأسئلة؛ هل ساعدك أحد على فهم سؤال أو أكثر من سؤال؛ هل قدم لك أحد هاتقاً أو شبكة إنترنت أو حاسوبياً لتعبئة الاستبيان؛ هل ساعدك أحد على ترجمة الأسئلة أو الإجابات؛ لا شيء مما سبق

• النوع الاجتماعي؟

< ذكر؛ أنثى؛ غير ذلك

• الديانة؟

< مسلم سني؛ مسلم شيعي؛ علوبي؛ درزي؛ مسيحي؛ يزيدي؛ غير ذلك

• الهوية العرقية؟

< عربي؛ يزيدي؛ كردي؛ تركمان؛ آشوري؛ أرمني؛ شركسي؛ غير ذلك

• الموقع الحالي (على أساس المحافظة مع مربع مفتوح لتحديد الموضع بدقة)

< حلب؛ الرقة؛ الحسكة؛ دير الزور؛ حمص؛ حماة؛ إدلب؛ اللاذقية؛ طرطوس؛ دمشق؛ ريف دمشق؛ القنيطرة؛ درعا؛ السويداء

• وضع النزوح؟

< نازد(ة) مؤقتاً؛ نازد(ة) دائمًا؛ نزحت وعدت إلى المنزل؛ لست نازدًا

• الوضع الوظيفي؟

< موظف(ة) بدوام كامل؛ موظف(ة) بدوام جزئي؛ عامل(ة) يومي؛ عاطلا(ة) عن العمل

• الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذاتي؟

< ميسور؛ دخل مرتفع متوسط؛ دخل متوسط؛ دخل منخفض متوسط؛ دخل منخفض؛ بلا دخل

• أعلى مستوى تعليمي؟

< درجة دراسات عليا؛ إجازة جامعية؛ شهادة الثانوية؛ إتمام الابتدائية؛ لا شيء

• الوضع العائلي؟

< أعزب/عازبة؛ متزوج(ة) مع أطفال؛ متزوج(ة) بدون أطفال؛ أعزب/عازبة مع أطفال

• هل سبق أن تم اعتقالك في سوريا؟

< نعم، قبل آذار/مارس 2011؛ نعم، بعد آذار/مارس 2011؛ لا

• هل لديك أحد من أفراد أسرتك المباشرة (أم، أب، ابن، ابنة، شقيق، شقيقة) تم اعتقاله في سوريا؟

< نعم، قبل آذار/مارس 2011؛ نعم، بعد آذار/مارس 2011؛ لا

• هل لديك أحد من أفراد أسرتك المباشرة مفقود حالياً؟

< نعم، قبل 2011؛ نعم، بعد 2011؛ لا

• هل سبق أن خضعت لمحاكمة جنائية في سوريا؟

< نعم، قبل آذار/مارس 2011؛ نعم، بعد آذار/مارس 2011؛ لا

• هل سبق أن شاركت في دعوى مدنية في سوريا؟

< نعم، قبل آذار/مارس 2011؛ نعم، بعد آذار/مارس 2011؛ لا

تصورات حول العدالة

1. هل أنت مطمئن(ة) حالاً الوضع الحالي في سوريا؟

a. مغلق؛ مطمئن(ة) جدًا؛ مطمئن(ة)؛ مطأيد(ة)؛ لست مطمئن(ة)؛ لست مطمئن(ة) إطلاقاً

b. متابعة (الزامية): يرجى التوضيح

2. هل تثق(ين) بالنظام القضائي السوري (القضاة، كتاب المحكمة، المدعون العامون، المحامون، إلخ) ليكونوا محايداً ومستقلّاً ويعامل الجميع على قدم المساواة؟

a. مغلق؛ أثق بشدة؛ أثق؛ محايد؛ لا أثق؛ لا أثق إطلاقاً

b. متابعة (الزامية): يرجى التوضيح

3. هل تعتقد(ين) أن أحكام المحاكم السورية جديرة بالثقة ويجب الالتزام بها؟

a. مغلق؛ نعم أو لا

b. متابعة (الزامية): إذا كانت إجابتكم "لا"، لماذا؟



13. هل تعرف(ين) أيّاً من المؤسسات التالية؟

- a. مغلق مع مربعات اختيار: محكمة العدل الدولية؛ المحكمة الجنائية الدولية؛ لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة بشأن سوريا؛ الآلية الدولية المعايدة والمستقلة؛ المؤسسة المستقلة للأشخاص المفقودين في سوريا؛ لا شيء مما سبق

14. ما الدور الذي تعتقد(ين) أنه يجب أن تؤديه المؤسسات الدولية، إن وجدت، في تحقيق العدالة في سوريا؟

- a. إجابة مفتوحة

15. هل ترغب(ين) في إضافة أي ملاحظات إضافية؟

- a. إجابة مفتوحة

4. هل تشعر(ين) أنه يمكنك الوصول إلى مساعدة قانونية يمكنك الوثوق بها؟

- a. مغلق: نعم أو لا
b. متابعة (إلزامية): إذا كانت إجابتك "لا"، لماذا؟

5. هل من الضروري مقاضاة الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم خلال الحرب لكي يتحقق السلام في سوريا؟

- a. مغلق: نعم أو لا
b. متابعة (إلزامية): إذا كانت إجابتك "نعم"، ما شكل "العدالة" المطلوبة؟

6. ماذا تعني لك الكلمة "عدالة"؟

- a. إجابة مفتوحة

7. من هو المسؤول عن تحقيق العدالة؟

- a. إجابة مفتوحة

8. هل سيتم تحقيق المساءلة عن الجرائم التي ارتكبت خلال الصراع؟

- a. مغلق: محتمل جداً؛ محتمل؛ غير متأكد(ة)؛ غير محتمل؛ غير محتمل إطلاقاً

9. هل تؤيد(ين) العفو عن الأفراد الذين شاركوا في حكومة الأسد؟

- a. مغلق: نعم أو لا
b. متابعة (إلزامية): إذا كانت إجابتك "نعم"، من يجب أن يحصل على العفو؟

10. ما الذي تؤيد(ين) أن يحدث لتحقيق العدالة؟ (الترتيب حسب الأولوية)

- a. مغلق مع مربعات مرئية: معاقبة الجناة؛ التعويض المالي؛ استعادة الممتلكات؛ الاعتذارات العلنية؛ إعادة بناء البنية التحتية المدمرة خلال الحرب؛ إحياء الذكرى العام؛ ضمانات الحماية

11. ما مدى أهمية مشاركة الضحايا في عمليات تحقيق العدالة؟

- a. مغلق: مهمة جداً؛ مهمة؛ غير متأكد(ة)؛ مهمة إلى حد ما؛ غير مهمة

12. ما مدى أهمية أن يكون السجل التاريخي للصراع متاحاً لل العامة، بما في ذلك الحقيقة الموضوعية عن بعض الأحداث؟

- a. مغلق: مهم جداً؛ مهم؛ غير متأكد(ة)؛ مهم إلى حد ما؛ غير مهم



1. Syria's new transitional PM calls for stability and calm, David Gritten, BBC NEWS, 11 December 2024,
<https://www.bbc.com/news/articles/c5yxrpkx00yo>
- After taking Damascus, Syria's opposition begins government formation, AL JAZEERA, 10 December 2024,
<https://www.aljazeera.com/news/2024/12/10/after-taking-damascus-syria-opposition-begins-government>
- Syrian transitional government head al-Bashir calls for 'stability and calm', LE MONDE, 10 December 2024,
https://www.lemonde.fr/en/syria/article/2024/12/10/syria-rebels-name-mohammed-al-bashir-head-of-transitional-government_6735906_229.html
2. @sana_gov (9 Dec. 2024) – https://t.me/sana_gov/119101
3. Syria's new government to investigate Assad's regime, BBC NEWS, 10 December 2024,
<https://www.bbc.com/news/articles/c047579lzklo>
- Syrian leader offers reward for details of Assad officials involved in war crimes, THE GUARDIAN, 10 December 2024,
<https://www.theguardian.com/world/2024/dec/10/syria-fall-of-assad-regime-justice-atrocities-war-crimes-icc>
- Maher Al Mounes, Syria rebel leader vows to pursue former officials for torture, war crimes, AL-MONITOR, 9 December 2024,
<https://www.al-monitor.com/originals/2024/12/syria-rebel-leader-vows-pursue-former-officials-torture-war-crimes>
- After taking Damascus, Syria's opposition begins government formation, AL JAZEERA, 10 December 2024,
<https://www.aljazeera.com/news/2024/12/10/after-taking-damascus-syria-opposition-begins-government>
4. Inside Syria's New Leader's Palace: Exclusive Full Interview, Joe Hattab (Dec. 2024)
<https://www.youtube.com/watch?v=-iWCRJTww4Q>
5. International Criminal Court @IntlCrimCourt (15 December 2024),
<https://x.com/IntlCrimCourt/status/1880268135099728193>
6. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Report of the Human Rights Council on its 59th session, U.N. Doc. A/HRC/59/4 (18 March 2025) – see paras. 24–26, 39–47.
7. Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR), Report of the Human Rights Council on its 59th session, U.N. Doc. A/HRC/59/4 (18 March 2025) – see para. 24.
8. Ruaa al-Jazaeri, Statement by Military Operations Command announcing Syrian Revolution Victory, SYRIAN ARAB NEWS AGENCY (SANA), 30 January 2025,
<https://sana.sy/en/uncategorized/345609/>
9. Mazen Eyon, Final statement of Syrian National Dialogue Conference calls for preserving unity of Syria and sovereignty over its entire territory, SYRIAN ARAB NEWS AGENCY (SANA), 25 February 2025,
<https://archive.sana.sy/en/?p=348121>
- National Dialogue Conference Concludes with 18-Point Final Statement, THE SYRIAN OBSERVER, 26 February 2025,
<https://syrianobserver.com/syrian-actors/national-dialogue-conference-concludes-with-18-point-final-statement.html>
10. Constitutional Declaration of the Syrian Arab Republic, Arts. 48 & 51 (13 March 2025),
<https://constitutionnet.org/sites/default/files/2025-03/2025.03.13%20-%20Constitutional%20declaration%20%28English%29.pdf>
11. Constitutional Declaration of the Syrian Arab Republic, Part II (13 March 2025)
<https://constitutionnet.org/sites/default/files/2025-03/2025.03.13%20-%20Constitutional%20declaration%20%28English%29.pdf>
12. HUMAN RIGHTS WATCH, Syria: Constitutional Declaration Risks Endangering Rights, 25 March 2025,
<https://www.hrw.org/news/2025/03/25/syria-constitutional-declaration-risks-endangering-rights>
- SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS, The Syrian Constitutional Declaration between Requirements for Stability and Principles of Good Governance, 20 September 2025,
<https://snhr.org/blog/2025/09/20/the-syrian-constitutional-declaration-between-requirements-for-stability-and-principles-of-good-governance/>
- and-principles-of-good-governance/
13. Syrian Arab Republic, Presidential Decree No. 20 establishing the National Authority for Transitional Justice, 17 May 2025,
<https://archive.sana.sy/en/?p=355958>
14. Ibid.
15. SYRIAN OBSERVATORY FOR HUMAN RIGHTS, Al-Suwayda bloodshed in seven days | Primary death toll in Al-Suwaidaa hits 1,399 including 196 executed, 23 July 2025,
<https://www.syriahr.com/en/366435/>
15. SYRIAN MEMORY INSTITUTION, Decree No. 143 of 2025: Ratification of the temporary electoral system for the Syrian People's Assembly, Decree 143. Art. 9; Decree No. 143 Art. 23;
<https://syrianmemory.org/archive/documents/68ab6e0b255097af642a207f>
16. SYRIAN MEMORY INSTITUTION, Decree No. 143 of 2025: Ratification of the temporary electoral system for the Syrian People's Assembly, Decree 143. Art. 9; Decree No. 143 Art. 23;
<https://syrianmemory.org/archive/documents/68ab6e0b255097af642a207f>
17. Justin Salhani, Everything you need to know about Syria's first post-Assad elections, AL JAZEERA, 5 October 2025,
<https://www.aljazeera.com/news/2025/10/5/everything-you-need-to-know-about-syrias-first-post-assad-elections>; REUTERS,
- First results for Syria's new parliament show low share for minorities, women, 6 October 2025,
<https://www.reuters.com/world/middle-east/first-results-syrias-new-parliament-show-low-share-minorities-women-2025-10-06/>; What to expect as Syria holds first parliamentary elections since Assad's ouster, NPR, 5 October 2025,
<https://www.npr.org/2025/10/05/nx-s1-5563029/syria-first-elections-assad-ouster>
18. Mazen Eyon, Higher Committee for Parliament Elections Issues Official Results of the 2025 Term, SYRIAN ARAB NEWS AGENCY (SANA), 6 October 2025,
<https://sana.sy/en/local/2271255/>
19. Assaad Al Achi, Flawed elections: The Syrian People's Assembly of October 2025, KONRAD-ADENAUER-STIFTUNG, 16 October 2025,
https://www.kas.de/documents/284382/284431/Flawed+elections+The+Syrian+Peoples+Assembly+of+October+2025.pdf/96_46d7b0-909f-d6e3-d22a-ccf2916065d0?version=2.0&t=1760709015343-- see page 10.
20. Ibid. pg.5
21. Syrian Arab Republic, Constitutional Declaration, Art. 24(3) (13 March 2025),
<https://constitutionnet.org/sites/default/files/2025-03/2025.03.13-%20Constitutional%20declaration%20%28English%29.pdf>

Legal Action Worldwide | Rue de Varembé 3 | 1202 GENEVA | Switzerland

www.legalactionworldwide.org



This project is funded by
the European Union

